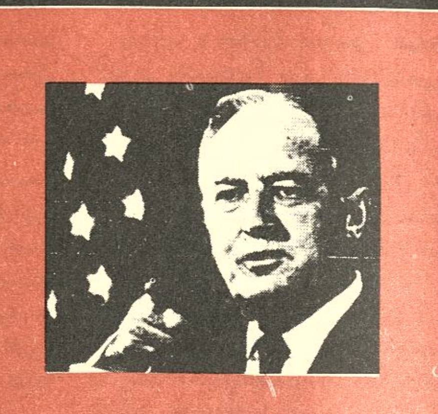


المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزيّة:
صُيغة التنظيم الحزبي

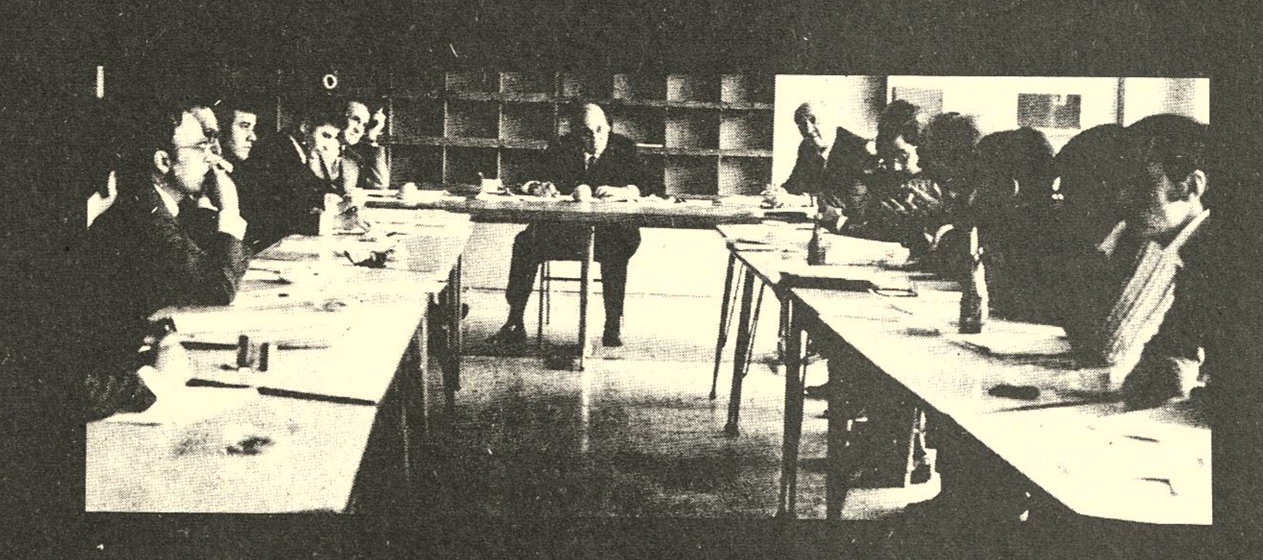
AL-HOURRIAH - No. 559 - 22-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٢-٣-٥٥٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



الاتجاهات الراهنة للتسوية السلميّة:
المراهنة المصريّة على الموقف الأميركي: نحو تسويّة ثنائيّة؟

طلاب

الدولة واللجنة التنفيذية للاتحاد تعالج قضيتي المشاركة والعمداء:
المطلب الرئيسي يغيب وراء المسائل الثانوية



- لا توحيد للمعارك الجزئية خارج مصالح الطبقة العاملة وبرنامجها
- مؤامرة تلزيم الضمان الصحي لأرباب العمل مستمرة
- جريدة "الأنباء" الجنبلاطية تدافع عن استغلال عمال "غريفة" باسم الاشتراكية

مرفأ طرابلس

انحياز تفتيش الضمان ام تشتت العمال

كرر متعهد تفريغ السفن في ميناء طرابلس محاولاته الرامية الى تقليص استفادة عماله من فروع الضمان الاجتماعي بهدف التهرب من دفع الاشتراكات عن سنوات العمل السابقة .

فبعد ان نشر بين صفوف العمال خبراً مفاده انهم لن يستفيدوا من تقديمات الضمان الا من السنتين السابقتين في العمل بينما سيحصل منه اشتراكات خمس سنوات ماضية ، حاول مخاطبة « ضمير العمال » كما يقول ان لا يوقعوه في التهلكة دون أن يكون في ذلك افادة لهم . فبعد عجزه عن التهرب وفشل محاولته الادعاء بانه ليس برب عمل ، بدأ يستخدم صلته بالعمال و « ابوته » عليهم التي بناها باساليب مختلفة منها الرشوة والهدايا بالمناسبات و « التكرم » على العمال في بعض محنهم ، ليسلبهم بالعطف واللين ما عجز عن نيله بالاحتيال وقوة القوانين والوساطة مع الاقطاع السياسي ووزارة العمل .

فلقد جمع العمال « وشرح » لهم وضعه ودعاهم للتوقيع ، « اذا شاؤوا » ، على مستند يحدد بدء عملهم بعام السبعين ، استجاب قسم كبير من العمال لطلب رب العمل بينما تمنع البعض ، تم ذلك في منزل رب العمل وباشراف بعض العمال المرتشين ، فلم يسمع في الاجتماع الا صوت واحد يعترض ويطلب من رب العمل اعطاء العمال ما سيدفعه للضمان من اشتراكات كشرط للقبول بالتسوية المقترحة، وطالما ان رب العمل يدعي أن الضمان هو في الحالة الاخرى المستفيد الوحيد .

في هذا الاجتماع اعتمد رب العمل على اساليب مختلفة بهدف واحد — حصر المشكلة بالعمال «الشيوخ» وفقط بفرع نهاية الخدمة من الضمان الاجتماعي ، وبهذه الطريقة يستطيع ضمان ولاء « الشباب » او على الاقل تحييد قسم كبير منهم طالما المسالة هي مشكلة عدد ضئيل من الشيوخ « يركضون وراء تعويض نهاية الخدمة» بينما يستطيع الشباب العمل عشرات السنين القادمة تكفل لهم تعويضا كبيرا ، حتى لو اقروا بان عام السبعين هو موعد بدء عملهم . بالطبع يتناسى رب العمل ان القانون لا يلزمه بدفع اجور ايام المرض الا للعامل الذي امضى على الاقل عامين في العمل . فهو لم يناقش الضمان الصحي في هذا الاجتماع مع عماله ، هذا اذا اضفنا ان العمال الشباب سيخسرون تعويضات عائلية عن سنين عمل سابقة وتعويضات نهاية الخدمة عن هذه السنين كذلك .

تم هذا الاجتماع وغيره من نشاطات رب العمل قبل مجيء التفتيش وللان لم يات ، في الوقت الذي علم فيه من مصادر شركاء رب العمل أن المفتش المكلف من الضمان بالتحقيق عرض على رب العمل « خدماته » المتعلقة بتقليص قيمة الاشتراكات وبالتالي تقليص مقدار استفادة العمال ..

بعد ذلك يحاول رب العمل انشاء لجنة من العمال المرتشين « لتخمين ما يستحق للعمال من تعويضات » وهو على استعداد للالتزام بها كما يدعي .

يتضح من ذلك ان اهداف رب العمل تنصب الان على كسب العمال وعقد تسوية معهم بعد أن استخدم كافة صلاته على مختلف المستويات .

في هكذا ظروف يتضح ان ما ينبغي التمسك به هو مقاومة اي انقسام في صفوف العمال بين شيوخ وشباب لا يستفيد منه سوى رب العمل . وذلك يتم باتجاهين :

١ — تحديد مطالب للعمال كزيادة الاجور (لم يطرأ اي زيادة للاجور منذ ١٩٥٨) ومنح اجازات سنوية للعمال وتحميل رب العمل كلفة طوارىء العمل حيث العمل يحمل دائما امكانية وقوع حوادث ، رفع اسعار التامين على حياة العمال واخيرا المطالبة بالعمل الدائم ..

٢ — توضيح أن التوقيع على وثيقة تقر أن عام السبعين هو عام بدء عمل العمال يعني حكما عدم استفادتهم من اجور ايام المرض .

ان شروط اي عمل لتحقيق هذه المطالب تبدأ بعزل العناصر المرتشية وفضحها أمام كل العمال والتشكيك بآرائها المنحازة لمصلحة رب العمل . ان البرقية التي أرسلها بعض العمال لرئيس الجمهورية والوزراء ولمدير الضمان الاجتماعي لا تكفي لتوصيل العمال لحقوقهم . فملامح الصراعات بين المتعهدين في المرفأ ، وكلهم على صلة باطراف من الاقطاع السياسي ، تفرض على العمال الوقوف صفا واحدا أمام صراع اللصوص ، وعزل المرتشين الذين سيحاولون جر العمال للدخول ضمن هذه الصراعات .

واخيرا ، لا بد من الاشارة بوضوح لانحياز تفتيش الضمان الاجتماعي ، فبالرغم من وجود المرسوم رقم ١٣٧٤٨ والقاضي بتطبيق فرع تعويضات نهاية الخدمة والتعويضات العائلية على عمال البحر والمرافىء الذين لا يخضعون لرب عمل معين بدءا بشباط عام ١٩٧٠ لم يبادر تفتيش الضمان لتنسيب العمال العاملين في مرفأ طرابلس عند مختلف المتعهدين (متعهدي تفريغ السفن ومتعهدي العتالة) بل بقي المرفأ منطقة «مجهولة» يسرح فيها القبضايات وينفذون مشيئتهم الكاملة ، لا التفتيش ولا وزارة العمل تتدخل !.

في اختتام اسبوع غزة مهرجان شعبي للتضامن مع غزة

في اختتام اسبوع غزة ، الذي نظمته اللجنة اللبنانية للتضامن مع كفاح غزة اقامت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مهرجانا شعبيا صباح يوم الاحد — أمس — في صالة سينما كابيتول ببيروت .

وقد تكلم في هذا المهرجان السادة:

محمود شعبان — حزب العمل الاشتراكي العربي

علي نادي — حزب البعث العربي الاشتراكي

فواز طرابلسي — منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي

عزت حرب — جمعية متخرجي كلية المقاصد ببيروت .

توفيق الصفدي — اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان

بشارة مرهج — حزب البعث العربي الاشتراكي .

حسيب عبد الجواد — المستقلون التقدميون

نخلة مطران — اتحاد الشيوعيين اللبنانيين

محي الدين آغا — الحركة اللبنانية لمساندة فتح .

وكانت اللجنة قد نظمت اسبوعا للتضامن في غزة اقيمت فيه ندوات ومحاضرات ومؤتمرات صحفية ومعرض فني بالاضافة الى تنظيم حملة تبرعات لمساعدة مناضلي غزة .

الطلاب

الاقطاع السياسي ومحاولة اجهاض التحرك الطلابي

واجه تحرك طلاب الجامعة اللبنانية من اجل ايجاد حل لمشكلة الخريجين على امتداد الاسبوع الماضي تحركا مضادا واسعا قادته جبهة عريضة تضم اطرافا مختلفة تعمل جميعها باتجاه تطويقه وفرض التراجع عليه ..

فقد دخل الاضراب اسبوعه الثالث بعد ان وصل الى حد المواجهة مع السلطة السياسية مباشرة (قمع تظاهرة المطار ، رد الطلاب بتعطيل جلسات المجلس النيابي) ، وكان من الممكن ان يؤدي الى اتخاذ الدولة وجهة تراجعات ولو طفيفة . عندها تحرك الاقطاع السياسي الطائفي في محاولة لاحتواء التحرك الطلابي وادخاله عنصرا من عناصر توازن القوى ضمن التحالف الحاكم ، ولم يكن مستغربا ان يكون طليعة التحريض هو جنبلاط المتحالف مع الطرف الحاكم حاليا.. وافضل الوسائل لانهاء التحرك كانت في تحويل مضمونه لصالح اطراف الاقطاع السياسي . من هنا كان جنبلاط ، « مع المطالب » « ولكن وراء تحركات الطلاب قوى يمينية (الكتائب) ولذا فعلى الطلاب « اليساريين » أن يعرفوا كيف يتصرفون » أما الكتائب فقد تحركوا لاستغلال الاضراب الطلابي لينقلهم الى صف الموالاة حيث هم الان في « المعارضة » . من هنا وبعد اصطدام التحرك الطلابي بافق التوازن السياسي للتحالف الحاكم ، كانت النتيجة أن ارتد على نفسه ، وذلك لكون هذا التحرك قد اتخذ شكلا تصعيديا (تظاهرات) بالاستناد الكامل الى عوامل خارجية (دخول اتحادات وروابط الجامعيين في لبنان ، تضخيم اخباره في الصحف ، وبشكل خاص صحيفة « النهار » التي تخوض معركة تصفية حسابات قديمة مع الدولة ، من ايام غسان تويني الوزير) ، عوامل ذات صلة وثيقة بالتحالف الحاكم .. فماذا كانت النتيجة ؟.. على صعيد الجبهة الطلابية ، انهارت اكثرية اطرافها ، فاتحاد اليسوعية علق الاضراب ، والثانويات التي دخلت الاضراب على قاعدة هشة ، وليس على قاعدة مطالب مشتركة عادت عنه .. وفي الجامعة العربية تمكنت الدولة منذ البداية من تشويش التحرك عبر ازلامها .. فلم يبق الا الجامعة اللبنانية . فهل تسير على نفس الطريق ايضا ؟

ان « القنبلة »التي فجرها جنبلاط يوم الجمعة ١٢—٣ ، ولدت « قنابل » من نوعها في الجامعة يوم الثلاثاء ١٦—٣، حيث كان مقررا انطلاق تظاهرة من كلية الحقوق اللبنانية . فقد تحركت منظمة الطلاب الشيوعيين ، بمبرر ان هناك « مؤامرة » على التحرك الطلابي (وهذه حجة اصبحت قديمة جدا ، في تاريخ الانتهازية) . من جانب اليمين الرجعي (الكتائب) يجب النضال ضده .. كيف ؟ بشق الحركة الطلابية فقد انتابت الشيوعيين صحوة من الديمقراطية وذلك بعدم الالتزام بمقررات اللجنة التنفيذية ما لم تعد الى القاعدة الطلابية ، هذه الوجهة التي رفضها الشيوعيون في بداية الاضراب ، وطالبوا بالالتفاف حول اللجنة التنفيذية والانضباط في اطار مواقفها ، ودافعوا عنه حتى النهاية ، وهم الذين طالبوا بعدم الالتزام بمقررات اللجنة لانها فوقية ، ما كان هدفهم تعزيز الديمقراطية باشراك القاعدة الطلابية ، اذ أنهم اعترضوا على قرار اللجنة بالذهاب الى البرلمان (بحجة عدم العودة للقاعدة) ، وطالبوا بنفس الوقت ان تتجه التظاهرة وجهة اخرى تقررها القوى السياسية بالاشتراك مع اللجنة التنفيذية ، وهذا لا يعني بالطبع اشراك القاعدة، ولكن التظاهرة انطلقت الى البرلمان ولم تكن هناك « مؤامرة » ، كما شيعوا ، وساروا هم على مسافة بعيدة عن التظاهرة لتلافي الاشتراك في الاصطدام اذا ما حصل !.

على كل حال فلقد عكست المواقف من تظاهرة يوم الثلاثاء بداية تفكك في تماسك الحركة الطلابية الشكلي في الجامعة (حيث لم تستطع اللجنة التنفيذية تجاوزه) ، يضاف الى تفكك الحركة على الصعيد العام .

وهنا ، تحركت الدولة بكل قواها ، وبكل الوسائل ، فدخل بالحوار المباشر رئيس الجمهورية بالذات .. ولم تتورع الدولة من الكشف عن الوسائل التي تعدها لمواجهة التحرك (تهديدات وزير التربية باقفال الجامعة، تصريحات رئيس الجمهورية حول تظاهرة المطار والضحايا التي كانت ستذهب فيما لو وصل الطلاب الى المطار ..) .

لقد اشارت « الحرية » ، في عدد اسبق ، الى أن المنطق الذي اتبعته اللجنة التنفيذية سوف يوصل المشكلة الى عهدة المجلس الاستشاري للجامعات حيث يكون المقبرة المناسبة للمطالب ، وهذا المجلس تحرك بكل ثقله في الاسبوع الماضي وشاركت اللجنة التنفيذية في اجتماعاته .

لقد شهد الاسبوع المنصرم تراجعا في التحرك الطلابي قد يهدده اذا لم تتم عملية تطويق هذا التراجع بخطوات تعبئة للحركة الطلابية باشراكها بصورة فعلية في تقرير كافة الخطوات ، واقامة صلة على قاعدة مطالب مشتركة مع الطلاب الثانويين لتشكيل جبهة طلابية من اجل المطالب تكون قادرة على الرد على اي استغلال لها من جانب مختلف اطراف الاقطاع السياسي و « اليالهم » في صفوف الطلاب ، ومن ثم لاقامة صلة فعلية مع الحركة الشعبية واعتماد اساليب واشكال في النضال مؤثرة ، لقد كانت مساهمة الطلاب باعداد كبيرة في التظاهرات تدلل على استعدادهم الكامل للمشاركة ، فهل تثبت اللجنة التنفيذية انها قادرة على تأمين امكانية هذه المشاركة واستمراريتها ؟

.. حتى الان لم تثبت اللجنة الا العكس ..

وتبقى هذه مهمة القوى الطليعية في الجامعة .

رجال الدرك يحتلون مهنيتي زغرتا وطرابلس ويطردون الطلاب

هاجم رجال الدرك يوم الخميس مهنية زغرتا واحتلوها وطردوا الطلاب منها بعد قطع الماء والكهرباء عنهم ، فكان أن توجه هؤلاء الى مهنية طرابلس حيث فوجئوا برجال الدرك الذين احتلوها وطردوا الطلاب منها .

كان هذا بسبب الضغط الفعلي الذي يشكله احتلال المدينة المهنية في الدكوانة ، بما فيها مكاتب المديرية واجلاء موظفيها (حوالي ..٤ موظف) ، وتوقيف المشاريع الانتاجية ضمن المدينة . هذا بالاضافة الى احتلال الفندقية وفندقها ومطعمها واجلاء الزبائن عنها .

ان هذه المجابهة من قبل السلطة واجهزتها القمعية لطلاب مهنيتي زغرتا وطرابلس ليست الا تمهيدا لمجابهة اعنف هي المجابهة الحقيقية .

ان الحفاظ على مستوى التحرك يفرض أن يتجمع الطلاب في كل المدارس المهنية في لبنان في المدينة المهنية لحماية احتلالهم وتحسبا للمجابهة المنتظرة .

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

لا توحيد للمعارك الجزئية خارج مصالح الطبقة العاملة وبرنامجها

تتابعت في الاسابيع الاربعة الاخيرة احداث بسيطه لمتسترع الانتباه . وقد اتت الحركة الطلابية فغطت الامور الصغيرة: عربات الخضرة ، واضراب اصحاب الافران .. كما غطت احداثا اكثر خطورة واهمية : انتصار الصيادلة على صندوق الضمان وفرضهم لسعر واحد للدواء ، رفض نقابة المحامين مشروع مجلس الوزراء بالغاء سنتي الكفاءة بعد اجازة الحقوق ...

لكن هذه الاحداث المتفاوتة ، والمتتابعة ، تهم الحركة المطلبية وتعنيها من قريب . فهي ذات دلالة على نوع الازمة التي يجتازها الحكم، ومعه الوضع اللبناني كله. وهي ، الى ذلك ، تطرح مهمة اساسية على الحركة المطلبية في تحولها الى حركة ديمقراطية واسعة.

● عندما تصدر الحكومة قرارا بمنع عربات الخضرة من « التبسيط » في الشوارع ، فهي تتصدى لنوع من التجارة الصغيرة التي لا تتطلب الا امكانات محدودة جدا ، تسمح لمن يملكها بالعيش ولو في فقر وحاجة . ولا شك ان محاولة المنع هذه تخدم اصحاب المحلات الثابتة ، والاسواق الكبيرة التي لا يستطيع ان يجد مكانا فيها الا تجار افضل وضعا واكثر ثباتا كانوا قد استقروا في محلاتهم منذ سنوات . اي أن اصحاب عربات الخضرة يعيشون من عمل يتعارض مع مصالح تجارية، وان كانت صغيرة هي الاخرى ، لكنها تتلاءم اكثر مع التوزيع « العادي » الذي تفرضه السوق الرأسمالية : ثبات نقاط البيع ، توحيد الاسعار ، دور رأس المال الثابت ... مما يسمح للدولة ان تتقاضى على التجارة « العادية » رسوما يصعب تقاضيها على العربات الجوالة التي لا تسجلها البلديات . لقد كان قرار السلطة دفاعا عن مصالح مستقرة ، نسبيا ، مرتبطة بصورة محدودة بكبار المزارعين والضامنين والوسطاء . وان كان طابعها « البيروتي » غير ثانوي : فتجار محلات الخضرة من ناخبي الدائرتين الثانية والثالثة ، بينما اصحاب عربات الخضرة ، في معظمهم ، من « مهاجري » الجنوب . لكن الدولة اضطرت للتراجع عن قرارها . فقرارها يعني جوع الذين يسري عليهم . وهؤلاء ايضا ناخبون . لكنهم ينتخبون في دوائر اخرى ، جنوبية ، يحتل زعيمها كرسي رئاسة مجلس النواب . فادت وساطة كامل الاسعد الى تجميد قرار صائب سلام .

ادى التوازن السياسي اللبناني ، وهو تبادل خدمات ومنافع ، الى ايقاف قرار يحمي مصالح اكثر ارتباطا بالمصالح الاقتصادية الكبيرة . واستطاع اصحاب العربات أن يحموا مورد رزقهم بواسطة قوة سياسية تقليدية ، دون ان يؤدي ذلك ، بالطبع ، الى اي تغيير في نوع مورد الرزق هذا ، او ثباته .

● لا تختلف مشكلة الافران في اساسها ، عن المشكلة السابقة كما نطرحها . وان كانت تطال اوضاعا معيشية مختلفة تمام الاختلاف، وفئتين متفاوتتين . فاصحاب الافران يحاولون التملص من دفع اشتراكات اجرائهم لصندوق الضمان ، كما انهم يريدون الاستمرار في استعمال يد عاملة عربية ، منخفضة الاجر دون عائق او رقابة . يضاف الى ذلك انهم يريدون حماية امتيازهم الحاصل ، بمنع اعطاء رخص لافران جديدة .

لا شك ان استمرار الدولة بفرض ما تفرضه — اشتراكات الاجراء ، الرقابة على اليد العاملة — سوف يؤدي الى تمكين وضع اصحاب الافران الكبيرة على حساب وضع الافران الصغيرة . فالاولون اقدر على القيام بأعباء كلفة اليد العاملة التي يستخدمونها . يضاف الى ذلك أن انحصار انتاج الخبز في افران كبيرة يتيح لها ان تعمل بطاقتها كلها ، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض كلفة الرغيف، والى زيادة ارباح هذه الافران . هنا ايضا طرحت بصورة أوسع بكثير من موضوع العربات ، مشكلة حماية انتاج صغير في وجه انتاج اكبر واوسع ، انتاج ذي طابع رأسمالي اكثر وضوحا . لكن هنا ايضا لم تجرؤ السلطة على المضي في قرارها ، لم تستطع الوقوف الى جانب مصالح رأسمالية . وفي وجه مصالح بورجوازية صغيرة ، تقوم على الانتاج المستقل . وذلك لسبب مشابه : فالعلاقات السياسية والنقابية والادارية تمنع المقياس الاقتصادي من أن يغلب . وتضطر الدولة الى التراجع تحت ضغط هذه العلاقات .

● يزداد الموقف وضوحا في وضع الصيادلة وسعر الدواء . فمستوردو الدواء — والصيادلة حلفاؤهم وشركاؤهم في الربح والنهب — يتمتعون بمركز احتكار في تجارة الدواء . فقد استطاعوا أن يرتبطوا بأكبر مصادر انتاج الدواء في الدول التي تشكل مركز الاستيراد اللبناني الاساسي : الولايات المتحدة وانكلترا ودول السوق الاوروبية المشتركة . وقد فرضوا حظرا فعليا على مصادر الاستيراد الاخرى : دول الكتلة الاشتراكية ، والدول العربية المنتجة للدواء، مصر مثلا . وعندما فشل الاتفاق بين الدولة وبين مستوردي الدواء حول أسعار الادوية التي طلبها صندوق الضمان ، اضطرت الدولة الى استيراد جزء بسيط من حاجتها الى الدواء . فتم ذلك باسعار منخفضة اكثر بكثير من اسعار المستوردين ، حتى ان الفرق وصل الى ما يقرب السبعين بالمئة . وكان مشروع الصندوق أن يفتتح مستودعات يوزع فيها ادويته . لكن بدا ذلك منافسة « غير مشروعة » بالطبع للصيدليات . فتم الاتفاق على أن تبيع الصيدليات ادوية الضمان ، بأسعار الضمان. لكن حتى ذلك ، عاد المستوردون فرفضوه ، لان اسعار الضمان تفضح أسعارهم هم ، تفضح الارباح التي يجنونها من احتكارهم لتجارة الدواء . ففرضوا على الدولة ان تتقاضى الفرق بين اسعار استيراد الدولة نفسها ، واسعار السوق التي يفرضها تجار الادوية . وتقدم العرض تحت تهديد الصيدليات بالاضراب . فرضخت الدولة . وتخلت عن اسعارها ، خطوة نحو التخلي عن الاستيراد كله .

في هذه القضية كانت الدولة هي التي تمثل المنافس الرأسمالي المتقدم . فهي تستطيع ان تصل الى مصادر الدواء ، في السوق نفسها التي يصل اليها تجار الدواء . وهي تستطيع ، بارباح اقل بكثير ، ان تقدم اسعارا تكشف اسعار الاحتكار . لكن الدولة تراجعت عن المنافسة ، وقبلت بالتسوية التي فرضها التجار لصالحهم ، على حساب صندوق الضمان ، وعلى حساب المستفيدين منه . ذلك ان للمستوردين وزنا سياسيا كبيرا في السلطة . هذه السلطة التي لم تكسب ، بعد اثني عشرة سنة من الشهابية ، اي استقلال عن المصالح المباشرة، ان للاقطاع السياسي ، او للمصالح الرأسمالية .

● ويأتي موقف نقابة المحامين ليبرز نوعا اخر من الاحتكار . لما اضطرت الحكومة الى الغاء سنتي المكفاءة الاضافيتين، دون أن تتراجع عن المنصبية — وذلك عن طريق ضم مواد السنتين الى سنوات الاجازة — وقفت نقابة المحامين في وجه الاجراء الرسمي . فمجلس النقابة يضم ممثلين عن كبار المحامين ، أي عن أصحاب الوكالات الثابتة ، والمكاتب المزدهرة التي تتعامل مع الشركات الكبيرة . وهؤلاء يدافعون عن مصالح المهنة بمجموعها .يدافعون عنها ضد التفتيت ، وضد تكاثر عدد الذين ينتمون الى « المحاماة الرثة » . ولا شك أنهم لم ينسوا حملة بدأت السنة الماضية ضد احتكار الوكالات ، قام بها عدد من المحامين « الشباب » . لذلك فهم يستبقون حملة اوسع واعنف لا بد أن يقوم بها المحامون الذين يزدحمون في المكاتب ، بانتظار أن يلمعوا !

تجاه موقف كبار المحامين ونقابتهم ، تقف الدولة عزلاء . فالمحامون يملكون ، في المجلس النيابي ، ما لا يقل عن ثلث النواب الذين ينتمون الى النقابة . والنقابة ، في هذه المعركة ، تدافع عن مصالح وامتيازات لها مثيلها في نقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة ... فاذا مست مصالح احدى النقابات فهذا يعني أن مصالح اخرى مهددة. مما يشر بتحالف واسع في المجلس ، يرد مشروع الوزارة الى واضعيه .

وهذا طبيعي . فالمحاماة كانت تعني ، حتى أول الستينات ، الوظيفة ، او العمل «الحر» في الحقل الخاص ، لمن يملك الصلات السياسية والاجتماعية اللائقة . لكن هنا ايضا تكونت مراكز قوة ، استطاعت ان تسيطر على سوق الدعاوى ، وتحتكره . وهي بعد أن استعملت الخريجين الجدد يدا عاملة كادحة ، ارتدت لتدافع عن « مستوى » عام في وجه فيض يهددها بمطالبه وشكاويه . وكبار المحامين يملكون مواقع سياسية في الحكم ، ويملكون قوة نيابية لا تقهر . فاذا رضخت الدولة ، كما يرجح ، فهي تكون ، بذلك ، غلبت مرة اخرى الوزن السياسي الذي تملكه فئة مستقرة ، مالكة ، على منافسة السوق .

في اقل من شهر واحد ، طرحت هذه المسائل كلها ، الواحدة تلو الاخرى . وهي ليست فريدة من نوعها ، ولا جديدة . فقد سبقتها قضية معلمي المدارس الخاصة المجانية الذين « فرضت » الدولة ان تدفع اجورهم من المساعدات التي تقدمها هي الى اصحاب المدارس . لكن اغناطيوس مارون — المدارس الكاثوليكية — وصائب سلام — المقاصد — ورشيد بيضون — العاملية — ... أقوى من الدولة . ولم يفد احتجاج مزارعي التفاح في كسر احتكار مصنع « أسو » للسماد وهو احتكار قدمه للشركة وزير سابق للاقتصاد ، هو رئيس جمهورية حالي .

لقد استطاعت السلطة ان تواجه هذه المطالبات بوسائل مختلفة ، يجمع بينها الدفاع عن مصالح سابقة ، مستقرة ، تكونت في مرحلة « الصعود » اللبناني ، وغالبا ما ارتبطت بمواقع سياسية نيابية قوية تستطيع الدفاع عنها .

لكن من هي هذه القوى التي تتحرك ؟ انها قوى لم يعد لها حصة في مغانم المصالح السابقة ، المستقرة ، التي تكونت مع « الازدهار » . لكنها قوى تطمع الى منافسة الاولى على غنائمها . لذلك كانت معركتها هزيلة ، ضيقة الافق ، محصورة الفعالية . لذلك انحصرت هذه المعارك في السلطة نفسها، وفي علاقة تبادل المغانم والضغط ، ولم تستطع أن تؤدي الى موقف سياسي واضح في مواجهته لسياسة الحكم . فالركيزة الطبقية التي تعتمد عليها متخلفة ، مبعثرة ، لا تملك امكان التكامل والالتقاء . وبالتالي لا تملك أن تفرض على الحكم اصلاحات تغير في ارتباطاته وقواعده و « لعبته » . وبالطبع ، فهي لا تهدده .

هذه هي الدولة التي تواجهها الحركة المطلبية: توازن مصالح مكتسبة تتجمع في تكتلات احتكارية ضيقة . في مقابل هذه الدولة فئات لا تناقض مصالحها المكتسبة الا بعجز هذه الاخيرة عن استيعاب الذين جاؤوا متأخرين ! فالمطالب المطروحة ، المطالب التي تطرحها قيادة حركة الجامعيين مثلا ، تطلب من النظام ان يكون ما كانه حتى الان : ان يستقبل المحامين ، والموظفين والمعلمين ... كما كان يستقبلهم خلال الخمسينات . لذلك ليس غريبا أن يتعرف ليبراليو « النهار » في الحركة الحالية على ابنائهم : فهي تطلب من النظام ان يكون النظام فعلا .

لقد استطاعت الدولة الحالية ان تقف في وجه مختلف التحركات التي تمت خلال الاشهر الاخيرة ، دون ان يؤدي ذلك الى اختلال ما في قواها . لكنها تهربت من معركة واحدة هي معركة الضمان الصحي . في هذه المعركة ، رغم هزال القيادة العمالية الرسمية ، ورغم ضعف التعبئة وابعاد العمال عن المساهمة في المعركة ، اضطرت الدولة للرضوخ للضغط العمالي ، والمساومة على حساب اصحاب العمل . ذلك ان المصالح العامة للطبقة العاملة تشكل قوة لا يستطيع الحكم مواجهتها، مباشرة، على الاقل . لذلك فهو يسعى ، من خلال العقود الخاصة واسعار الدواء الموحدة ، الى ضربها مواربة . لكن هذه العملية اصعب بكثير من كل ما تواجهه السلطة : فوزن الطبقة العاملة لا يقارن بفعالية الفئات التي عددناها .

ان تتابع المشاكل المطروحة وتعددها ، وحتى تأزمها ، لا يعني أن التحالف الحاكم الحالي يواجه اوضاعا صعبة وقاسية . فالفئات التي تتحرك لا تحمل مطالبها تغييرا في العلاقات السائدة ، ولا تطرح نمط نمو مختلفا عن النمط الحالي المتأزم . وهي ، الى ذلك ، لا تملك المقدرة على أن توحد حركتها في اطار مشترك ومترابط . في المقابل تدافع الفئات صاحبة الامتيازات عن مواقعها بشراسة لم تعرفها من قبل . وسط هذه القضايا المفككة ، تبرز الطبقة العاملة اللبنانية ، بموقعها ومصالحها ، الاطار الوحيد الذي يستطيع تهديد المصالح المسيطرة ، وتوحيد المطالب الجزئية.

هذا يعني أن « الليبرالية » وهم اجوف ، لا قوى له ولا برنامج ، وهم فارغ فراغ اجراءات غسان التويني ، عندما كان وزيرا للتربية . او فراغ مذكرات كمال جنبلاط ، داخل الحكم او خارجه . هل يؤدي ذلك الى أن تقف الطبقة العاملة عزلاء ، دون حليف ، في وجه تكتل المصالح الحاكمة ! بالطبع لا . لكن الطبقة العاملة لا تستطيع كسب الحلفاء الا على اساس برنامجها . وهو ما لا تقدمه بالطبع افتتاحيات « الاخبار » ، وما لا يرتجل خارج النضال الفعلي والممكن للطبقة العاملة. لكن المهمة المباشرة هي في تحديد مجالات التلاقي بين المعارك الجزئية والتحرك العمالي ، واعطاء هذا التلاقي صيغة عملية ولو كانت متواضعة.



الاتجاهات الراهنة للتسوية السلمية :

المراهنة المصرية على الموقف الاميركي : نحو تسوية ثنائية ؟

● اساس تباين الموقفين الاميركي ــ الاسرائيلي :

الموقف الاميركي : التسوية السياسية اضمن لامن اسرائيل من التوسع الجغرافي

الموقف الاسرائيلي : تصلب للاحتفاظ بشرم الشيخ

بعد التصلب الاسرائيلي الذي طالب بالاحتفاظ بوجود اسرائيلي في شرم الشيخ واجراء تعديلات أساسية في الحدود ، كان الموقف المصري الذي جاء في خطاب السادات مفتوحا ، بشكل رئيسي ، على احتمال المراهنة على الموقف الاميركي. فاذا كان تعليق مسألة تمديد وقف اطلاق النار في ٧ اذار قد جاء كمخرج اخير امام صعوبات اللجوء الى حرب الاستنزاف ، كوسيلة ضغط امام التصلب الاسرائيلي ، فانه ترك الباب مفتوحا لاحتمال اخير هو قيام الولايات المتحدة بضغط على اسرائيل بشأن مسألة الحدود .

وقبل الاعلان عن هذا الموقف المصري في ٧ اذار ، كانت الاتصالات المصرية ــ الاميركية سواء عن طريق الرسائل بين نيكسون والسادات التي اعلن عنها رسميا ، او عن طريق الاتصالات المباشرة (١) ، كانت هذه الاتصالات قد وصلت الى ما سمي بالتعهدات الاميركية لمصر التي اشار اليها السادات في خطابه على الشكل التالي :

« نطالب الولايات المتحدة أن تؤدي واجبها ، ونحن لا نلقي عليها عبئا نحدد نحن مواصفاته ، وانما نطلب اليها ان تفي بما تعهدت به لنا ... ان الولايات المتحدة تعهدت لنا مباشر وخصوصا في الشهر الاخير ، بانها تعارض وسوف تعارض مبدأ الاستيلاء على الارض بالقوة ، ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تتهرب من هذا التعهد او تفلت منه . ونحن في هذا لا نطلب منها اكثر من طاقتها ، وانما نطلب مجرد ما تعهدت به امامنا .. وانني قد قمت باتصالات مع المسؤولين الاميركيين » .

حقيقة التعهدات الاميركية

ان هذه التعهدات الاميركية لم تأت ،بالطبع، ثمرة جهود دبلوماسية ذكية ، فالموقف الاميركي اخذ يتحدد مؤخرا نتيجة عاملين اساسيين مترابطين : التنازلات المصرية التي وصلت الى حد القبول بعقد اتفاقية سلام دائم مع اسرائيل تنهي حالة العداء والحرب بضمانات دولية ، وضغط المصالح النفطية الاميركية والاستثمارات الخارجية التي اصبحت تجد ان تأمين « السلام في الشرق الاوسط » يفتح امامها مجالات واسعة لزيادة استثماراتها سواء في المنطقة العربية ام في داخل مصر نفسها .. (المعروف ان الشركات الاميركية تستثمر حوالي نصف البترول المصري ، وقد قبلت مصر مؤخرا عروضا هامة من الشركات الاميركية والغربية لزيادة الاستثمار البترولي وتوسيع التنقيب) .

ــ وقد عبر دافيد روكفلر ، الذي يعبر عن هذه المصالح الاميركية في المنطقة ، عن ذلك بوضوح تام اثناء جولته الاخيرة في المنطقة ، فقد اكد في بيروت ، عقب مقابلته للسادات على النقاط التالية :

١ ــ ان هناك استعدادا من جانب المسؤولين الذين اجتمعت معهم لقبول اتفاق لاقرار السلام في المنطقة اكثر مما كان عليه الامر من قبل . ووجدت عاملا مشجعا حقيقيا فيما طرأ من استعداد للمناقشة في مسائل كان مجرد ذكرها امرا محظرا او مثار اتهام قبل ٣ سنوات .

٢ ــ استعداد لتمويل عملية فتح قناة السويس .

٣ ــ لا بد ان يعقب التسوية السلمية في الشرق الاوسط برنامج تطوير اقتصادي كبير للمنطقة ،تشترك فيه اميركا وغيرها من الدول وربما بالتعاون مع روسيا .

تفسير اختلاف وتباين الموقفين الاميركي والاسرائيلي

من هنا تفسير اختلاف الموقفين الاميركي ــ الاسرائيلي اللذين اخذا يفترقان مؤخرا ضمن حدود سنشير اليها .. فالموقف الاميركي يعتمد على حسابات اوسع واشمل للمصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، ومن ضمنها ضمان وجود اسرائيل وامنها ، بينما الموقف الاسرائيلي يعتمد على حساباته الخاصة النابعة من الوجود الصهيوني الاسرائيلي نفسه ذي الجذور التوسعية ، ومن ضمن حساباته الخاصة هذه علاقاته وتحالفاته العضوية مع الامبريالية على الخصوص .

ان ما يسميه هيكل « تحييد الموقف الاميركي » ، انما هو في حقيقته مقدار التنازلات الفعلية التي تقدم للولايات المتحدة ضمن الحسابات الشاملة للمنطقة .. وما لا يفصح هيكل عنه في مقالاته الصريحة الفصيحة ، هو ان الحكم المصري قد قدم هذه التنازلات لها مقابل تعهداتها المذكورة ، وانه ينتظر الان تنفيذ تعهداتها بالضغط على اسرائيل .

ــ (في مقال احمد بهاء الدين الاخير في « المصور » بعنوان : « الضغط .. من اين .. الى اين ؟.. » تعبير واضح من هذا الانتظار ، فالضغط الاميركي ، كما يقول ، لم يزل حتى الان شيء هلامي لا يمكن ملاحظته او تحسسه . لذلك فهو يخاف من عامل الزمن ، فاسرائيل ترفض الانسحاب وتصر على الاحتفاظ بشرم الشيخ ، وتعلن انها ستقاوم الضغط الاميركي) .

ان ما يدور من مناقشة الان في الصحف المصرية بين هيكل وبين ممثلي الاتحاد الاشتراكي العربي (او بين « الاهرام » و « الجمهورية ») انما تدور في الواقع بين جناحين في الحكم .. احدهما ــ الذي ينطق باسمه هيكل ــ يريد تقديم تنازلات داخلية في مصر للاميركيين تغير من ميزان القوى الحالي في الحكم لصالح القوى الاكثر ميلا للتعاون مع اميركا ، ويجد في ذلك المخرج الوحيد لمأزق الحل السياسي ، فالولايات المتحدة هي التي تملك وحدها مفتاح الحل .. والجناح الثاني الذي يعبر عنه علي صبري ، والذي يستمد نفوذه في الحكم من العلاقات السوفياتية ــ المصرية القائمة عسكريا واقتصاديا .. ان هذا الجناح يخاف من توسع هذه التنازلات لصالح النفوذ الاميركي .

ان هذه المناقشات والخلافات الدائرة بين كتل الحكم المصري لا تجري في اطار معزول وضمن جدران الفئات الحاكمة نفسها ، انما هي مضطرة ان تختلط بالرأي العام الجماهيري الذي تزداد صدماته ، وبالتالي تذمراته ، من التنازلات المستمرة ومن وقف اطلاق النار مرات متوالية .

والان ، ما هي حدود الموقف الاميركي واحتمالات الضغط على اسرائيل ، وما هي الفروقات المختلفة بين المواقف المصرية ــ السوفياتية ، والاميركية ــ والاسرائيلية ؟

كان اخر تعبير عن تبلور الموقف الاميركي هو تصريحات روجرز الاخيرة التي اكدت على ما يلي :

١ ــ ان الحدود يجب ان تكون حدود ما قبل ٥ حزيران (هنا نقطة اللقاء الاميركية ــ المصرية) باستثناء قطاع غزة وشرط ان يتم الحصول على ضمانات مرضية بالنسبة الى تجريد سيناء من السلاح ووضع شرم الشيخ . (هذا ما ترفضه مصر حتى الان) .

٢ ــ قوة سلام دولية بشكل دائم ، تشترك فيها بشكل اساسي قوات سوفياتية واميركية بالاضافة الى قوات فرنسية وبريطانية وقوات بعض الدول الاخرى الصغرى .

(ان مسألة القوات الدولية مقبولة من مصر ، ومقبول ايضا انه لا يمكن لمصر ان تبعدها ، فهي مضمونة من مجلس الامن ومن الاربعة الكبار كما صرح بذلك السادات الى مجلة « نيوز ويك ») .

ان الموقف الاميركي يختلف عن الموقف الاسرائيلي بانه يؤكد ــ كما قال روجرز ــ على ما يلي : « ان التسوية السياسية التي يمكن أن تضمنها الدول الكبرى اهم من الحدود الجغرافية ، فالقوات الدولية يمكن ان تكون اكثر امانا لاسرائيل من المكاسب الجغرافية » .

تسويات محددة

ان هذا الموقف الاميركي لم يزل في اطار الخلاف مع الموقف الاسرائيلي المتصلب بشأن الاحتفاظ بشرم الشيخ ، ولكن الموقف الاميركي يقدم تسويات محددة ، وهي :

١ ــ فصل مسألة الحدود المصرية ــ الاسرائيلية عن مسألة الحدود مع الاردن وسوريا . بالاضافة الى استثناء قطاع غزة المرتبط مصيره بمسألة ما يسمى الان بحقوق شعب فلسطين (أي مصير مشاريع الدولة الفلسطينية) . ان هذا الفصل يفتح المجال أمام التسويات الثنائية ، وفي مقدمتها التسوية المصرية ــ الاسرائيلية . فالموقف الاميركي لا يتطرق الى الحدود الاخرى مما يضمن لاسرائيل ان تحصل على التعديلات التي تريد . (هذا ما عبر عنه روجرز في جوابه على احد الاسئلة في مؤتمره الصحفي : اننا نؤيد حدود عام ١٩٦٧ بين مصر واسرائيل ، وانا لا اتحدث عن مشكلة الاردن او عن اي شيء اخر ، بل اتحدث عن تلك الحدود) .

٢ ــ تسوية مسألة شرم الشيخ بطرح اقتراحين :

ــ تجريد سيناء من السلاح .

ــ اشتراك قوة اسرائيلية الى جانب القوات الدولية .

وعلى هذه التسويات المحددة تدور الان المباحثات الاميركية ــ الاسرائيلية .. الا انه من الواضح ان الموقف الاميركي ، الذي لم يصل الى مستوى الضغط على اسرائيل ، يفتح مرحلة الدخول في تفاصيل هذه التسويات بتنازلات جديدة مصرية ، او بتنازلات اسرائيلية بشأن الاحتفاظ الكامل بشرم الشيخ .

الموقف المصري

ان الموقف المصري لم يزل يرفض تقديم تنازلات اكثر مما قدم ، فهو يعتبر انه قد قدم اخر مدى من التنازلات التي وصفها الجميع بالمبادرة المصرية الايجابية ، الا انه من الواضح ان تركيز الرفض المصري يدور حول نقطة وحيدة : شرم الشيخ . ويرتبط بذلك رفض تجريد سيناء من السلاح ورفض اي وجود اسرائيلي مهما كان نوعه ــ حتى ولو كان على شكل اشتراك جنود اسرائيليين في القوة الدولية ــ كما رد الناطق المصري الرسمي على اقتراح التسوية الاميركي ــ الا ان المراهنة المصرية على الموقف الاميركي لا بد أن تؤدي الى القبول بالدخول في تفاصيل التسويات المذكورة .

لذلك يبدو الموقف المصري ــ بالرغم من رفضه اللفظي الباهت للتسويات الثنائية ــ انه اكثر قبولا لتسوية ثنائية مع اسرائيل شرط أن تعود شرم الشيخ لمصر .

روجرز



ابا ايبان

ان تركيز الاعلام المصري على أن مصر تقف وحدها أمام الجيش الاسرائيلي ، بينما الجبهة الشرقية لا تشكل اي قلق لاسرائيل ، تدخل ضمن هذا القبول بالتسوية الثنائية . فالجبهة الشرقية لم تكن في يوم من الايام خارج نطاق السياسة المصرية : الوضع السوري الذي انتظم مؤخرا ضمن نطاق هذه السياسة ودخل « الاتحاد الرباعي » .. والنظام الاردني الذي كان مستظلا باستمرار بمظلة الحل السلمي والقبول بقرار مجلس الامن ثم القبول بمشروع روجرز .. اما الحكم العراقي فان موقفه الرافض لفظيا للحلول السلمية نتيجة انه لم يشترك فعليا بحرب ٥ حزيران ، وان اراضيه بعيدة عن الاحتلال الاسرائيلي ، ان موقف الحكم العراقي هذا ، ما هو الا تغطية لارتباطه ــ ولو غير المباشر ــ بالمصالح النفطية الامبريالية ، واستظلاله بالتالي بالسياسة البريطانية في المنطقة اعتمادا على نفط العراق ــ هذه المصالح التي كانت مهادنتها من صلب سياسة مؤتمرات القمة العربية التي اتبعتها القاهرة .

ان ما يبدو الان من الاعلام المصري بان مصر مقبلة على معركة قريبة ــ طالما جرى الحديث عنها ــ انما هو نتيجة المأزق المستمر لمسيرة الحل السلمي من ناحية ، والمأزق المستمر ــ أيضا ــ للاعلام المصري ، تجاه الرأي العام الجماهيري ، الذي كان يضع مواعيد نهائية لتمديد وقف اطلاق النار .. ان المراهنة الاساسية هي ، الان ، في مجال الضغوط الدولية ومجال التنازلات النهائية التي قدمت ... اما الاضطرار الى اللجوء الى حرب استنزاف كوسيلة ضغط ، فامامها صعوبات واحتمالات خطيرة نتيجة كلفتها ومضاعفاتها الداخلية على صعيد الجماهير المصرية ، كل ذلك يجعل تأجيلها مستمر ، ويجعلها احتياطا للمراهنة السياسية عن طريق التنازلات .

ان التهديد المستمر بالعودة الى حرب الاستنزاف بعد الاعلان عن تجميد مسألة تمديد وقف اطلاق النار ، يلعب دورا داخليا امام التذمرات والصدمات التي تلقتها الجماهير المصرية من جراء التنازلات المستمرة والمراهنة على الحلول السلمية .

الموقف الاسرائيلي

اما الموقف الاسرائيلي فقد عكست تصلبه تصريحات غولدا مائير عن الحدود والاصرار على الاحتفاظ بشرم الشيخ واجراء تعديلات اساسية في الضفة الغربية والجولان ، هذه التصريحات التي اعقبها ظهور التيارات الصهيونية المتطرفة التي ترفض الانسحاب من الاراضي المحتلة ، وتعتبر تعديلات الحدود تنازلات خطيرة من الحكومة الاسرائيلية .

ولكن هل يمكن للتسويات التي يعرضها الموقف الاميركي (تسوية ثنائية ، تجريد سيناء من السلاح ، ضمانات دولية في شرم الشيخ الى جانب اشتراك اسرائيلي فيها) ان تشكل مخرجا يؤدي الى ظهور دايان كرجل سلام وتسوية حسب الدور الذي رسمه لنفسه بعد ٥ حزيران ؟..

ــ (في تحليلها لما يحدث في اسرائيل بعد تصريحات غولدا مائير ، اكدت « اللوموند » انه نظرا للظروف الجديدة : اصرار الجمهورية العربية المتحدة والاردن على عقد تسوية سلمية ، الضغوط التي تمارسها الدول الاربع الكبرى على اسرائيل ، وتبدل الاوضاع الدولية ... يبدو ان الحكومة الاسرائيلية مضطرة للبدء في حوار مع جميع الاطراف المعنية ، وهو الحوار الذي يمكن أن يدفعها الى تقديم تنازلات بشأن الانسحاب من الاراضي المحتلة التي تسبب ، اليوم ، قلق الاوساط المتطرفة) .

★★★

ان مفاوضات التسوية السلمية دخلت الان مرحلتها الحرجة ، ومداخلها العملية الفعلية ، وجدول اعمال هذه المفاوضات الدائرة يتركز على امور محددة : تسوية ثنائية مصرية ــ اسرائيلية ، الاوضاع النهائية للحدود ، وضع سيناء ، وضع شرم الشيخ ، قوات السلام الدولية. والعقبة الاساسية هي في « الهوة الكبيرة » بين التنازلات العربية الرسمية وبين التصلب الاسرائيلي .. ولردم هذه الهوة لا تجد الفئات الحاكمة الا المراهنة العلنية والضمنية على الموقف الاميركي لقاء التنازلات المستمرة التي تقدمها ..

---

١ ــ تسربت اخبار من القاهرة تقول ان روجرز زار مصر سرا واجتمع بالسادات في مزرعته ، وان محمد حسنين هيكل قام بزيارة سرية لواشنطن .. وقد جرت هذه الاتصالات قبل ايام من موعد ٧ اذار .

مجلس المنظمات الطلابية العربية بدمشق :

لصالح من تصفية اليسار في السودان ؟

جاءنا البيان التالي الصادر عن مجلس المنظمات العربية في دمشق :

منذ الانطلاقة الاولى لثورتنا العربية بقيادة فصائلها التقدمية المنظمة تأكد للجماهير في كل مكان ان امتداد هذه الانطلاقة واستمراريتها لا يمكن أن تتحقق الا من خلال وحدة هذه الفصائل وصهرها ضمن البوتقة التقدمية الاشتراكية . ولتعميق دور الجماهير واكتمال تنظيمها كان لا بد من الالحاح والاصرار على ضرورة وحدة قواها التقدمية كحماية استراتيجية لقضية الجماهير من التلاعب والتخريب ــ والعفوية ــ وكافة وسائل اليمين المتسلط على مقدراتها واقدارها خاصة في وقت ازدادت فيه شراسة الامبريالية العالمية ومؤسساتها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.. ولقد كانت فرحة الجماهير المنظمة رائعة يوم اعلنت بعض القوى الجماهيرية شعار وحدة القوى التقدمية كضرورة من ضرورات المعركة الضارية بين قوى الثورة التقدمية من جهة والامبريالية من جهة أخرى . الا ان تأخر وضع الشعار موضع الممارسة أتاح الفرصة للقوى المعادية بأن تمد أصابعها لتخرب في صفوف الجماهير وتنظيماتها التقدمية .

يا جماهير امتنا .. بقيام التغيير في السودان وفي ليبيا تحقق للقوى الجماهيرية أملان يعنيان بالنسبة لها اكتمال انطلاقتها التقدمية .. فقد انطلقت القوى التقدمية في السودان وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني الى المبادرة ووضع كافة ما لدى المواطن الواعي المنظم من امكانيات العمل الايجابي .. من وعي طبقي ووضوح نظري وادراك لمشكلات الجماهير وما خطوات التأميم والاصلاح الزراعي وحل مشكلة الجنوب وضرب الرجعية في أمتن جذورها الا بعض نتاج هذا العمل الايجابي ومن خلال ذلك تأكدت ثقة الجماهير في السودان بقواها التقدمية .. ولكن .. وبعد مضي وقت قصير من بداية التغيير تبدأ المفاجأة .. فقد قرر مجلس قيادة الثورة .. عزل ثلاثة من التقدميين وتجريدهم من مناصبهم واعتقال المناضل المحجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني دون مراعاة لمشاركة الحزب الفعالة في الاعداد للتغيير ولحظة قيامه او بعد استقراره سواء بالحكم او في التخطيط والانماء ..

وتكتمل مفاجأة الجماهير ولكنها ممزوجة هذه المرة بالاستغراب والاستنكار عندما القى (السيد رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الدولة القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء اللواء اركان حرب جعفر النميري) بيانه الذي يتهم فيه الحزب الشيوعي السوداني بالعمالة والخيانة والتخريب دون تبرير مقنع للجماهير المنظمة التي لم تعد تلك الجماهير العفوية المقادة والتي وصلت بفضل تنظيمها الى مرحلة من الوعي فاق وعي الكثيرين من الامين السياسيين الذين يرجون لها ان تبقى (عفوية ومنقادة الى الابد). والاعجب من ذلك كله أن يطالب اللواء النميري الجماهير في السودان بأن تتولى بنفسها تصفية الشيوعيين فالجماهير تصبح (مخابرات) واداة قامعة لرفاق الطريق والنضال . ولعل الاكثر غرابة أن يتجاهل اللواء النميري أن التي يطالبها بالقمع هي نفسها لم تتغير (الا من حيث ادراكها الطبقي) التي احتضنت الحزب الشيوعي السوداني والفصائل التقدمية الاخرى وسارت وراءها في مواكب اكتوبر الخالدة وحملت مشاعل مايو ، وهي نفسها الجماهير التي ستقول ــ تحت أضواء مشاعل مايو ــ كلمتها الفاصلة في حق التقدميين الشرفاء .. وكلمتها تلك لن تختلف عما رددته في ٢١ اكتوبر عندما واجهت رصاص عبود وطغمته العسكرية الفاشية المتسلطة .

يا جماهير امتنا المناضلة ..

على من يا ترى سيكون الدور بعد الحزب الشيوعي السوداني ليتهم بالعمالة والتخريب فكما لا يخفى أن الحزب الشيوعي السوداني هو احد الفصائل التقدمية التي تبرز بعمق جذور الديمقراطية الجماهيرية في الوطن العربي .. ومن الغباء ان لا نتصور أن ما يتهم به الحزب الشيوعي السوداني لا يمكن ان يصيب ــ ولو رذاذا منه ــ القوى التقدمية الاخرى في الوطن العربي ، خاصة وان شعار الموجة الجديدة (من تحزب فقد خان) ؟!

ايها المناضلون التقدميون في العالم

ان ما يحدث في السودان الان لا يمكن فصله عما يحدث من قمع وتعذيب في أقبية قصر النهاية للبعثيين والشيوعيين ــ على يد الفئة الحاكمة العميلة في العراق على الرغم من تسترها ببراقع تقدمية لتضليل الجماهير. انه امتداد واحد لتقتيل العمال في المغرب وتشريد التقدميين في البحرين ، وضرب الطليعة الفلسطينية الاردنية ومنظماتها الفدائية في الاردن وردم العمال تحت انقاض المناجم في موريتانيا والمناداة باسقاط اليسار تمهيدا لضربه في ليبيا وارهاب المناضلين في تونس وعمليات احتواء الثورة المكشوفة بشمال اليمن لصالح الرجعية السعودية العميلة .

ايها المناضلون التقدميون في الوطن العربي..

ان المنظمات الطلابية في دمشق اذ تستنكر وتدين بشدة ما يرتكب الان في السودان بحق الحزب الشيوعي السوداني لتعتبر بان ذلك انما يعني تهيئة لضرب كافة القوى التقدمية ، وبالتالي اعطاء الفرصة وتوسيعها امام المد اليميني الرجعي لسحق الجماهير وتخريب منظماتها وتصفية قضاياها لحساب الصهيونية والامبريالية العالمية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية .

ان الحاجة الى وحدة القوى التقدمية لم تعد شعارا مرفوعا بقدر ما هو مبدأ يجب أن يؤكد ويعمق فمن خلاله فقط تستطيع الجماهير حماية فصائلها التقدمية وهو الضمانة الاكيدة لتفويت الفرصة على القوى المعادية للثورة من الانفراد بالفصائل التقدمية كلا على حدة لتفتتها وتنتهي معها قضية الجماهير وجهودها لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

فمن اجل القضاء على الصهيونية والامبريالية والرجعية العميلة واليمين المتسلط يا تقدميو الوطن العربي .. اتحدوا ..

مجلس المنظمات الطلابية العربية

هذا وقد ارسل المجلس البرقية التالية الى مجلس قيادة الثورة السوداني ــ الخرطوم

« ندين ونستنكر العمليات التصفوية ضد القوى التقدمية في السودان وعلى راسها الحزب الشيوعي السوداني . نطالب بايقافها فورا وبتر المد اليميني داخل صفوف الثورة».

أصداء تطورات الوضع اللبناني في حزب الكتائب

في الاسبوع الماضي عقد حزب الكتائب مؤتمرا ضم كبار المسؤولين فيه وكان موضوع المؤتمر هو « تطوير التنظيم الكتائبي » والغاية منه ، كما أوضحها رئيس حزب الكتائب ، هي ان البلاد « على عتبة مرحلة جديدة تكاد تكون انقلابا في كل حقل وميدان » الامر الذي ينتج عنه ضرورة « تحديث » الجهاز الحزبي الكتائبي لمواجهة هذه المرحلة الجديدة .

ويأتي هذا المؤتمر في سياق حملة سياسية واعلامية واسعة ، تناولت فيها الكتائب عددا من المشاكل المطلبية المطروحة حاليا ، كالاجور وارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم . وكذلك مسائل كالدعوة الى الزواج المدني الاختياري ، واعتماد الاحزاب قاعدة الانتخاب النيابي . في هذا السياق أيضا ، عقد حزب الكتائب مؤتمرا ضم ممثلين عن التجار والصناعيين وأصحاب المدارس والطلاب والنقابات « للتشاور حول افضل الحلول لوضع حد للاعباء المعيشية المتزايدة ومشكلة ارتفاع الاسعار » .

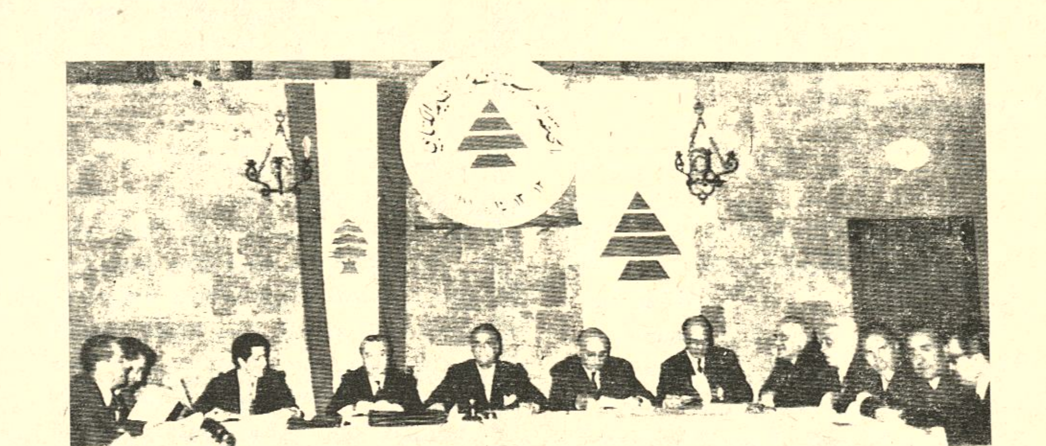
لماذا يلجأ حزب يرتكز الى قاعدة طائفية في جبل لبنان متخلفة كالكتائب الى طرح مطالب ذات صبغة « ليبرالية » ؟ وما هي سمات « المرحلة الجديدة » التي تدفع حزبا ، عرف بانتمائه الى الاجنحة الاكثر تخلفا من النظام الى تبني وجهة تبدو للوهلة الاولى وكأنها تناقض كل تاريخه الماضي وتدفعه في اتجاه اصلاحي لم يسبق له أن توجهه ؟ في الواقع ، فان هذا التحول الكتائبي «المجديد» هو جزء من ظاهرة اشمل واعمق شهدتها العلاقات السياسية والاقتصادية اللبنانية في السنوات الماضية ، وتناولت – على المستوى السياسي – أطرافا وموضوعات اخرى : من الحزب القومي السوري واضطراره الى تبني « لفظية » يسارية ووطنية ، والى ادخال قدر من الديمقراطية الشكلية على تنظيمه الفاشيستي القائم على الطاعة والانضباط العسكريين ، الى تقارب الحلف والنهج ، الى الحديث عن « الثورة من فوق » وعن فساد الادارة ، وتضخم موازنتها وعدد موظفيها مرورا باندفاع القيادات الطلابية اليمينية ، « حركة الوعي » مثلا ، الى مواقع لم تبلغها في السابق ، يبدو أن هذه الظواهر الجزئية تعكس تكيف أطراف النظام مع حاجات ومهام مرحلة متميزة نسبيا من تطوره . ما هي العوامل التي خلقت هذه الحاجات الجديدة وما هي العوامل التي ساعدت في ابراز هذه الحاجات الان ؟

على الصعيد الاقتصادي شكل انهيار انترا علامة مميزة في طريق تطور الاقتصاد الراسمالي في لبنان اذ سلط الاضواء مباشرة على وجود ثغرات واسعة في البنية الاقتصادية ولدتها مجموعة من العوامل البعيدة المدى :

ا – التحولات الاقتصادية في المنطقة العربية التي شملت تراجع الطلب على الخدمات التجارية اللبنانية وتراجع الرساميل العربية عن ايداع اموالها في بنية مصرفية « لاعقلانية » الى حد كبير .

ب – تأثيرات السوق العالمية وصلاتها المباشرة مع هذه الرساميل العربية .

هذه التحولات اكدت على ضرورة المزيد من « عقلنة » النظام الاقتصادي سواء على صعيد المؤسسات الراسمالية الخاصة أو بالنسبة للدور الذي تلعبه الدولة في دعم هذه



المشروعات الاقتصادية (١) ، الامر الذي يطرح مرة اخرى ضرورة اصلاح اداري يجعل الادارة أكثر فعالية في تلبية حاجات الراسمالية المحلية .

ج – على الصعيد السياسي ، كشف عجز البنية التقليدية بما فيها البرلمان والاحزاب والفئات التابعة للنظام عن استيعاب الموجة الوطنية التي فجرتها المقاومة – طوال الاعوام الثلاثة الماضية وبالتحديد اثناء فراغ الحكم الذي استمر سبعة أشهر – عن وجود ثغرات خطيرة لم يعد يكفي لتلافيها اللجوء الى الوسائل التقليدية القديمة نفسها . مرة أخرى برزت الحاجة الى « عقلنة » اكبر للنظام السياسي اللبناني ، بما فيها احزاب هذا النظام ومؤسساته « الخاصة » .

د – من جهة اخرى ، وبموازاة هذه التحولات ، شهدت التحركات المطلبية قدرا نسبيا من الاتساع شمل الى جانب الفئات البورجوازية الصغيرة تحركات عمالية مطلبية ولو جزئية – باستثناء مسألة الضمان الصحي – الامر الذي اكد على الحاجة الى تقديم حلول ذات مدى أبعد ووسائل « حوار » اجدى من الحلول والوسائل التقليدية . وتكتسب هذه المسألة اهمية أكبر – من وجهة النظر الكتائبية – اذا تذكرنا ان حزب الكتائب يضم برغم قاعدته الطائفية المتخلفة ، بل تبعا لها فئات برجوازية صغيرة متنوعة وواسعة نسبيا – المحامين المهندسين الطلاب الحرفيين الموظفين الخ ... – تتوافق مصالحها ، مع الحركة المطلبية التي بلغت مرحلة متقدمة في الاشهر الماضية . كذلك ، ينعكس تضارب مصالح هذه الفئات مع الشرائح الراسمالية الكبيرة والاحتكارية في تناقضها مع بنية حزبية وقيادية ، ترتكز بالدرجة الاولى الى اعطاء الراسماليين المنتمين للكتائب والى مفاتيح

– البقية على الصفحة ١٣ –

١ – تتحدث مذكرة الموازنة لهذا العام عن تطور دور الدولة من الانحصار في « تحقيق الامن والاستقرار » الى « طور دولة التوجيه الاقتصادي والعناية الاجتماعية ... وبذلك لم تعد الموازنة اداة مالية فحسب تهدف الى تغطية النفقات العامة وانما أصبحت وسيلة فعالة في يد الدولة للتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اهداف السياسة العامة . »

بعض المعلومات عن عدد من القادة الكتائبيين

١ – جوزف شادر :

عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب ونائب الارمن الكاثوليك عن دائرة بيروت الاولى ، وهو محام لعدة شركات منها على سبيل المثال :

– شركة « كوبان تريدينغ اينستالت » وهي شركة أميركية كانت تعمل في كوبا .

– وهو عضو في مجلس ادارة « شركة لبنان العقارية » وهي تعمل في المضاربة العقارية .

– وهو رئيس اللجنة البرلمانية للمال واحد اكبر المدافعين من بين اركان الكتائب عن مشروع ضمان الرساميل الاجنبية ، وهو ليس غريبا على من له ارتباطات جوزف شادر بالشركات والمصالح الاميركية .

وهو حائز على وسام ايراني من درجة عالية.

٢ – انطوان جزار :

محام – عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب .

– رئيس مجلس ادارة شركة الخطوط البحرية للشرق الاوسط وهي شركة تعمل في النقل البحري .

– عضو مجلس ادارة شركة « اورباكو » العقارية تتعاطى المضاربة بالاراضي والمقاولات وعمليات الرهن والسمسرة واستيراد المواد الخام للبناء .

– عضو مجلس ادارة شركة جاك منهاس وهي شركة وكالات تجارية مؤسسوها اجانب فرنسيين والمان .

– عضو مجلس ادارة « شركة اينفستور اوفرسيز سرفيس » فرع الشرق الاوسط » وهي شركة اميركية تمثل شركات مالية .

– عضو مجلس ادارة محلات لويس صباغ وهي تهتم بالتجارة والوكالات وخاصة البحرية منها .

– عضو مجلس ادارة « لابروفيدانس » للملاحة البحرية .

– عضو مجلس ادارة شركة « سيتر » وهي شركة للدراسات الفنية والانشاءات والتمثيل.

– عضو مجلس ادارة « كازينو لبنان ».

– عضو مجلس ادارة الفن التقني وهي شركة تعمل في صناعة المفروشات وتمثيل شركات صناعات المفروشات وهذه الشركة هي ممثلة للشركة الاميركية « كنول انترناشيونال ليمتد » وهو شريك لجورج ابو عضل فيها . والملاحظ حتى الان ان جزار هو من كبار العاملين في القطاعات غير المنتجة كالتجارة البحرية والتمثيل والمضاربة العقارية والمالية.

٣ – سمير اسحق :

تاجر ونائب فلسطيني الاصل من رام الله جنسته الكتائب – مع انها معادية لكل ما هو فلسطيني وعربي – وهو عضو المكتب السياسي في الحزب .

– عضو مجلس ادارة شركة لوازم الشرق الاوسط وهي شركة تعمل في حقل المواصلات والتلفون .

– عضو مجلس شركة « املفكو » – الشركة الاميركية الشرقية للشحن والتوزيع – وهي شركة تعمل في حقل النقل البحري والتجارة والسياحة ووكالات السفر ومواقف السيارات في بيروت وصيدا وطرابلس .

٤ – جان سكاف:

نائب سابق – رئيس مجلس ادارة شركة الاوتيلات الحديثة .

– عضو مجلس ادارة بنك الاعتماد الزراعي وتعاونيه البيض في البقاع وبراد التفاح في عنجر الذي انشيء بمال الدولة بواسطة قرض بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة ونصف المليون من بنك التسليف الزراعي الذي يهيمن عليه الشيخ بطرس الخوري . وهو من كبار الاحتكاريين في البقاع ومعروف عنه انه عندما كان وزيرا للزراعة جنى أرباحا طائلة من احتكار البصل . وهو من كبار تجار الاسمدة والخيش ومن كبار المرابين فيمتد نفوذه الاحتكاري الى جميع الفلاحين في البقاع على جميع المستويات من تسليف بفوائد مرتفعة وتسويق وتبريد واسمدة وغيرها . والمعروف انه من انسباء النائب والوزير النهجي جوزف أبو خاطر الذي جنى واياه ارباحا طائلة في الصفقات المشبوهة والمضاربة بالبصل والبطاطا المستوردين من مصر عندما كان ابو خاطر سفيرا في الجمهورية العربية المتحدة .

٥ – الياس ربابي :

احد الخطباء المهيجين المشهورين للكتائب وقد خطب في عيد العمال وهو سفير سابق للبنان في المانيا الغربية والارجنتين وقد طرد من السلك الدبلوماسي اثناء التطهير سنة ١٩٦٥ وذلك بسبب بيعه الشيفرة (مصطلحات سرية بين السفارة ووزارة الخارجية) في السفارة في بون لاحدى المخابرات الغربية .. ويظهر ان علاقة الكتائب الحميمة بالمانيا الغربية كان يؤمنها الياس ربابي ..

– وهو عضو في مجلس ادارة بنك بيبلوس مع الشيخ خليل بطرس الخوري .

– حائز على وسام من المانيا الغربية .

– عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب.

الكهرباء وبقية المصالح المستقلة

مؤامرة تلزيم الضمان الصحي لأرباب العمل مستمرة

ما أن انحسم الصراع الذي سبق البدء بتنفيذ الضمان الصحي في أول شباط ، لصالح تنفيذه من قبل ادارة الضمان الصحي ، وليس من قبل الشركات الاميركية والاوروبية التي قدمت استعدادها لالتزامه منذ مدة وضغطت في هذا الاتجاه ، حتى تراءى للبعض بأن المعركة قد انتهت لصالح العمال وضد مصلحة الشركات الاجنبية التي كان من كبار المؤيدين لتلزيمها جورج أبو عضل (محتكر الدواء وممثل الحكم في افريقيا !!) . ولكن قبل أن ينجلي غبار المعركة تبين أن الاطراف التي عقدت الاتفاق من ارباب عمل وقيادات نقابية وممثلي الدولة ، قد فتحت ثغرات واسعة فيه بهدف النفاذ منها لتفريغ المكسب من جزء أساسي من مضمونه ، فكان ان عادت قضية تلزيم الضمان لارباب العمل لا لتطرح في سوق الكلام من جديد وانما لتطرح هذه المرة على مستوى التنفيذ المباشر من جانبهم .

ففي المصالح المستقلة يعمل المدراء والادارات بكل قوتهم ووسائلهم لاجراء عقود خاصة ، تنقل صلاحيات التنفيذ من ادارة الضمان الصحي اليهم ، ومن الاسباب التي تدفعهم لذلك :

– كون التزام ادارات المصالح لتطبيق الضمان الصحي يعني عمليا اخضاع العمال لوصاية المكاتب الطبية التي مارست سابقا وتمارس الادارات ، من خلالها ، عمليات ضبط واخضاع العمال لمشيئتها .

– الفوائد التي يجنيها المديرون ورؤساء المصالح الطبية (كارباب عمل) من العقود مع المستشفيات والصيدليات والاطباء المختارين ، اضافة الى ما يجنونه من هذا التلزيم الشبيه بتلزيمات الدولة للاوتوسترادات والمطارات والسجون العديدة للمتعهدين من ذوي « الذمم الواسعة » !

– عند نفاد الميزانية المتفق عليها مع الضمان ، ليس صعبا على هؤلاء المديرين ، تحريك ازلامهم من قيادات النقابات بغية الطلب من الادارات (أي منها) بان تصرف من ميزانيات هذه المصالح على المدة المتبقية من الالتزام .

ومن نماذج هذه المحاولات ما جرى ويجري حاليا في مصلحة كهرباء لبنان .

المصلحة الطبية سابقا

نتيجة النضال العمالي الطويل انتزع عمال الكهرباء ، جملة مكاسب طبية (سبق ذكرها في « الحرية » سابقا) ولكن هذه التقديمات الطبية كانت تفرغ من محتواها على يد المصلحة الطبية ورئيسها الدكتور هاني فياض (احد فقراء النبطية) ، فمثلا كانت التكاليف السنوية للعناية بـ ٢٨٠٠ عامل ومستخدم وعائلاتهم (٩٠٠٠ شخص) لا تكلف المصلحة سوى ٣٥٥ الف ليرة فقط ! علما بان شروط العمل في قطاع الكهرباء على الخطوط والمحطات والشبكات والتوزيع تعرض العامل لشتى الاخطار والاصابات ، ولكن بالرغم من ضآلة المبلغ كانت الفرص متاحة امام الادارة، لتقوم بعمليات الكومسيون والاتفاقات السرية والتمييز في المعاملة بهدف تنفيع الازلام وتطويع العناصر الصلبة عملا بالمثل القائل « من يحكم الارزاق يحكم الاعناق » . فما أن طرح المبدء بتنفيذ الضمان الصحي في أول شباط حتى برز في المصلحة تياران :

● أولهما : الاكثرية الساحقة من العمال ومجلس المندوبين تطالب بالتطبيق الشامل للضمان دون عقد خاص او تلزيم ، والغاء وصاية المصلحة الطبية في الكهرباء .

● والثاني : التيار الداعي الى ابقاء العناية الطبية في المصلحة تحت رقابة الادارة عن طريق التلزيم . ويضم المدير ، ورؤساء المصالح وبعض الازلام في قيادة النقابة ايضا (تيار أقلية) ، ولذلك بدأت حملة تشويش وتشويه للضمان في ظل الجهل العام بحيثياته ، حيث لم « تتبرع » لا النقابات ولا ادارات الضمان بالقيام بحملة اعلامية مركزة ، خاصة بعد أن جمع مدير الكهرباء « الدمى من رؤساء المصالح » واعطاهم الاوامر بضرورة تطبيق ما أمكن من الموظفين وبشتى الضغوط ، بغية اجراء استفتاء حول الانتماء للضمان او التلزيم . حتى هذه المحاولات لم تكن النقابة قد تحركت بعد ، بينما كانت المفاوضات بين مدير الكهرباء بديع لحود والضمان الصحي جارية لاقرار عقد الالتزام ، طبعا قبل عرض ذلك على العمال او مجلس النقابة . ولكي يأخذ بديع لحود نسخة من الوقت اتفق مع المجلس التنفيذي للنقابة ، على تأجيل موعد تطبيق الضمان في المصلحة الى ٢٢ شباط بحجة ترتيب الاوضاع بين المصلحة والضمان مع بقاء حملة التشويش من صحف اليمين وغفلة صحف (اليسار) . ومرة اخرى خضع المجلس التنفيذي لرغبة المدير ومدد العمل للمصلحة الطبية الى أول اذار . وفي هذه الفترة ، وحيث ان نبأ التأجيلات لم يخبر به مجموع العمال فان بعضهم وقع في أكثر من مأزق بين معاملات الضمان والمصلحة أدت الى خسارات مادية .

الاختلاف على سعر البيع

ولكن لحسن حظ « قيادة النقابة » لم يتم الاتفاق مع الضمان للخلاف على سعر التلزيم فالبير منصور مدير الضمان الصحي عرض ٨٢ ليرة عن كل مضمون اي ٨٧٠ الف ليرة سنويا ، بينما طلب الشيخ بديع لحود ٩٢٠ الف ليرة سنويا .

ولما فشلت المباحثات زال الكابوس عن مجلس النقابة وانبرى يرفض مبدأ التلزيم شفهيا مهنئا العمال خطيا بحلول تطبيق الضمان مع الحفاظ على المكتسبات السابقة والمنصوص عنها في قانون الضمان (بيان النقابة ٢٨–٢–٧١) . وقد سبق ذلك جلسة لمجلس المندوبين لشرح حيثيات الضمان بين اقلية مشوشة واكثرية مصرة . انتهست باعلان احد اعضاء النقابة أن القضية حلت ولا حاجة لاراء المندوبين لان الضمان دفع سعرا لم تقبل به المصلحة .

بدء التطبيق ثم التوقف :

بعد بدء التطبيق الفعلي للضمان في أول اذار ، وشعور بعض العمال بالملموس بسهولة المعاملات والفائدة الجمة من ورائها .. اضافة الى الجو العام في المصلحة ، بعد النقاش حول التلزيم وخطورته ، برزت تساؤلات حول من يدفع للصيدليات والمختبرات والمستشفيات وماذا حل بالحقوق المكتسبة التي تفوق تقديمات الضمان « تطبيب مائة بالمائة للعامل مع الاستشفاء والادوية وطب الاسنان والمختبرات ... » اضافة الى الاتجاه العام حول السعي لتخفيف نسبة اشتراك العمال في الضمان الى نصف بالمائة على أساس المكتسبات السابقة ونسبتها من تقديمات الضمان . وفي « الحوار السري » بين أعضاء المجلس التنفيذي والمدير العام حول هذه الامور تصلب المدير كالعادة ، وبقي المجلس التنفيذي مترددا كالعادة .

فكان عدم التزام المدير للضمان الصحي اصابه بطعنة فأخذ يصب غضبه على النقابة والعمال . وانتهى الحوار ، بكلمة المدير : « تفضلوا .. انزلوا انتهى الوقت » .

وهكذا طردت النقابة مكسورة الجناح . ولكن الحبل لم يقطع فعاد المجلس التنفيذي يطلب موعدا اخر واستنادا الى مطالب خطية . وفعلا قدم المجلس التنفيذي تعدادا بالمكتسبات السابقة راجيا من الادارة الحفاظ عليها .

وفي أول هذا الشهر حدث اجتماع لمجلس المندوبين ، حول موضوع الضمان أيضا . وطبعا لم يشر أي من أعضاء المجلس التنفيذي الى ما تلقوه من اهانات من المدير العام لحود . كان الاتجاه العام يدعو الى اقرار المكتسبات باسرع وقت والسعي لتخفيض نسبة الاشتراك الى نصف بالمائة . في حين ظلت عيون الازلام تتباهى زورا على العمال ، بحجة انه « ليس لدى العامل ٥ ليرات ليدفعها للطبيب ، فمن الافضل البقاء في المصلحة الطبية » اي تحت الوصاية . وبعد نقاش أقر مجلس المندوبين بالاجماع رفض التلزيم مع المحافظة على المكتسبات السابقة والمتمثلة بتقديمات الادارة الاضافية وعدم الدفع المباشر للطبيب والمستشفى وبدل الدواء ، وتخفيض نسبة الاشتراك من ١ ونصف الى نصف بالمائة مع تحميل ادارة الكهرباء الفرق بين النسبتين . واعطى مجلس المندوبين قيادة النقابة مهلة اسبوعين لانتزاع هذا المطلب تحت التهديد بالاضراب . علما بأن قيادة النقابة لم تجرؤ خلال كل المفاوضات التي دارت وما تزال تدور حتى الان بين ادارة الضمان ومدير الكهرباء لحود على اصدار بيان يستنكر فيه المساومات الجارية لتلزيم الضمان .

وفي السابع من الشهر الجاري أعطى المدير امرا الى الموظف المنتدب من قبل المصلحة للتعامل مع الضمان ، بالتوقف عن استقبال المعاملات . فهاج العمال ، وذهب المجلس التنفيذي يطلب مقابلة المدير ، الذي رفض ان تتحمل المصلحة دفع ثمن الدواء للصيدليات والمستشفيات ، وأصر على أن الحقوق المكتسبة لا تمنح العامل تقديم مائة بالمائة اتعاب اي طبيب بل اطباء المصلحة فقط . بمعنى انه اذا اردتم الضمان ستتحملون ٣٠ بالمائة اجرة الطبيب . وانتهى الاجتماع بقول المدير : « اذهبوا وخذوا حقوقكم من عند الله . » وعلم فيما بعد ، ان المفاوضات قد تجددت بين المدير العام لحود ومدير الضمان منصور لاجراء عقد خاص ، ولكن الخلاف الذي منع الاتفاق حتى الان يدور حول سعر التلزيم ، لذلك لا يوفر لحود فرصة لبلبلة العمال وتشويشهم ليتسنى له مساومة ادارة الضمان بكل راحة ..

القضايا المطروحة وممارسات المجلس التنفيذي

رغم قرار مجلس المندوبين بالاجماع برفض اجراء عقد خاص يؤدي الى تلزيم تنفيذ الضمان الصحي لادارة الكهرباء ، بالرغم من هذا القرار العمالي الواضح فان المؤامرات ما تزال تحبك بمهارة لكسره وتنفيذ مشيئة الادارة دون أن يحرك المجلس التنفيذي ساكنا باستثناء الرفض اللفظي لمبدأ التلزيم . وتتمثل هذه المؤامرات بالاعمال التالية :

المكلفين بملاحقة معاملات العمال في الضمان الصحي

– توقيف الادارة للموظفين ، والذين يشكلون صلة الوصل بين العمال والضمان مما ادى الى تضرر العمال وتشويشهم وضياع بعض حقوقهم ، وغرض الادارة واضح من ذلك : اشعار العمال بان الصلة مع الضمان ترهقهم وتؤخر معاملاتهم وتؤدي احيانا الى ضياع حقوقهم !!

– اصرار الادارة على حرمان العمال من حرية اختيار الطبيب ، والزامهم بالذهاب الى طبيب المؤسسة الذي هو في نفس الوقت طبيب ضمان تحت طائلة حرمانهم من المكتسبات التي تزيد عن تقديمات الضمان (نسبة ٣٠٪ الاضافية) .

– اصرار الادارة على تحديد نسبة اشتراك العمال بواحد ونصف بالمئة ، رغم ان مكتسباتهم السابقة لا تقضي بدفع هذه النسبة ، ومطلب العمال هو أن يدفعوا اشتراكا بحدود النصف بالمئة على أن تتحمل ادارة الكهرباء نسبة الفرق لان هذا الفرق يعتبر من المكتسبات السابقة .

رغم جو البلبلة والتشويش الذي تزرعه الادارة بين العمال لم تجرؤ قيادة النقابة حتى الان على القيام بنشاطات اعلامية واعمال محددة وجريئة لافشال وفضح تآمر الادارة على الضمان الصحي وذلك خوفا من « ازعاج » المدير ، موزع « النعم » وصاحب « الفضل » فلم يصدروا بيانا باستنكار المساومات الجارية لتلزيم الضمان ، والتي ما لبثت أن تحددت حاليا بعد أن انقطعت ولم يدعوا الى جمعيات عمومية ، ولم يطرحوا مسالة تسهيل الصلة مع الضمان لازالة البلبلة السائدة بين صفوف العمال ، ما السبب في كل ذلك ؟

من الواضح أن قيادة النقابة تصدر في كل اعمالها ومواقفها عن مفهوم محدد ، وهو كون النقابة واسطة بين العمال وارباب العمل والادارة ، وليست مطلقا هيئة للتمثيل العمالي ، بوجه الادارة ، وبالتالي فهي ليست اداة نضالية لتعبئة العمال وتنظيمهم وقيادة نضالهم ضد كل من يتآمر على مصالحهم ، بل هيئة للوساطة بين الطرفين!!

على كل حال فان اتحاد نقابات المصالح المستقلة ما زال يوالي اتصالاته بالمسؤولين والادارات للاتفاق على نسبة محددة للاشتراك بالضمان الصحي مع حفظ الحقوق المكتسبة والتي تماثل مكتسبات مصلحة كهرباء لبنان ، دون أن تعلم هذه القيادات المزعومة عمالها بتطورات الاتصالات !! فكأن القواعد العمالية ليست بالنسبة لرؤوس الاقطاع النقابي أكثر من « دمى » مطواعة بيدها تحركها متى تشاء وكيفما تشاء ، وتخمدها متى تريد !



الدولـة واللجنة التنفيذية للاتحاد "تعالج" قضيتي المشاركة والعمداء:

المطلب الرئيسي يغيب وراء المسائل الثانوية

عندما تكون السمة المميزة لتحرك طلاب الجامعة اللبنانية من اجل حل مشكلة الخريجين والقضاء على البطالة التي تنتظرهم هي تماسكه الشكلي، فلا يعود مستغربا أن تبرز مطالب وقضايا ثانوية بالنسبة لمضمون التحرك الاساسي، فتتخذ اهمية ما كانت لتصلها لو أن التحرك يستند الى قاعدة طلابية متماسكة فعلا حول مطلبها الاساسي.

وهذا بالطبع رهن بشروط ما تزال الخطوات التي اتخذت حتى الان لا تسمح بتوفيرها. من هذه المطالب الثانوية التي برزت اثنان: الاول يتناول مسألة المشاركة الطلابية في مجلس ادارة الجامعة ومجالس ادارة الكليات، والثاني يتعلق بموضوع تعيين العمداء الاصيلين. الى جانب ذلك، فهناك موقف اساتذة الجامعة اللبنانية الذي طرحه التحرك الطلابي الاخير، دون أن يتمكن من توضيحه، هذا الموقف الذي يبدو مستغربا، اذا ما اخذت الامور بظواهرها، وذلك نظرا لارتباط التحركات الطلابية السابقة بمواقف الاساتذة، وخصوصا اساتذة كلية العلوم.

من هنا، فاننا سنتناول كلا من هذه المسائل الثلاث، انطلاقا من الجدل الدائر حولها والحجم الذي تتخذه.

اولا: المشاركة في مجالس الادارة:

قبل تناول مسألة مشاركة الطلاب في مجالس الادارة تجدر الاشارة الى الصلاحيات التي تتمتع بها مجالس ادارة الجامعة. فالاستقلال المالي والاداري للجامعة اللبنانية هو كلام قيل ويقال ولكنه ليس امرا حاصلا بالفعل. اذ ان الجامعة من الناحيتين المالية والادارية ما زالت في تبعية شبه كاملة للدولة، فهي التي تحدد ميزانيتها وليس للجامعة الصلاحية الا لجهة توزيعها. أما الامور الادارية الاساسية فهي الاخرى بيد الدولة (تعيين الاساتذة والعمداء، انشاء الكليات ... الخ).

من هنا، فالمطروح مشاركة طلابية في مجالس ادارات مسلوبة منها صلاحية التقرير في الامور الاساسية التي تتناول الجامعة. وليس علينا، في مجال التدليل على ذلك، ان نفتش عن الادلة. فامامنا المشكلة الراهنة، مشكلة الخريجين سواء لجهة الحل الجذري لها (دور الجامعة اللبنانية وعلاقتها بالانتاج) أم لجهة الحلول الجزئية. فالمجالس المذكورة، كما يبدو بوضوح، لا حول لها ولا قوة ازاء هذه المشكلة (1).

على كل حال، اذا كنا قد وضعنا الاطار العام الذي ستصب فيه المشاركة الطلابية فهذا لا يستبعد اهمية المشاركة الطلابية حتى ولو كانت ثانوية. فالدولة مثلا «تحل» مشكلة الخريجين، على حساب الطلبة، بصورة جزئية عن طريق البرامج والمناهج والامتحانات ... الخ، وهذه الامور تدخل في اطار صلاحيات مجلس الادارة.

وعلى هذا الاساس سنناقش ما توصلت اليه المفاوضات بين اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة ومجلس ادارة الجامعة اللبنانية. انتهت هذه المفاوضات الى اقتراح مشروع تعديل لقانون تنظيم الجامعة اللبنانية يحال الى مجلس الوزراء ليحيله هذا الاخير الى مجلس النواب بصفة مشروع قانون معجل حيث يتم اقراره.

ماذا يتناول المشروع؟

١ - في تأليف مجلس الجامعة: ينص المشروع على أن المجلس يتألف من فئات ثلاث: الاداريين (رئيس الجامعة والعمداء) وممثلين عن الاساتذة والطلاب. أما العدد فهو بحسب الوضع الحالي للجامعة ٢٥ عضوا تتوزع بشكل يعطي الادارة حصة الاسد (٩) بينما يتمثل كل من الاساتذة والطلاب بثمانية اعضاء، بذلك سيجد ممثلو الطلبة انفسهم اقلية بصورة دائمة خصوصا عندما تطرح المسائل الاساسية. اذ أن تحالفا سينشأ حكما بين الادارة والاساتذة وذلك تبعا للعلاقة بينهما وفي مجلس صندوق الضمان سابقة لا تكذب.

٢ - واذا كانت نسبة التمثيل في المجلس على هذه الصورة، فماذا عن صلاحيات ممثلي الطلاب؟

هذا ما يتناوله التعديل المضاف الى المادة ١٧ من القانون. «يتمتع ممثلو الاتحاد.. بكل الصلاحيات والمهمات التي يتمتع بها بقية الاعضاء والمنصوص عليها في هذه المادة، ما عدا الصلاحيات والمهمات المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسةعشرة الواردة اعلاه، حيث تكون لهم اصوات استشارية فقط». أما الفقرات المذكورة والتي تخرج عن دائرة حق التقرير لممثلي الطلبة فهي تتناول:

- الفقرة الرابعة: «ترشيح الهيئة التعليمية وسائر افراد الملاك الفني».

والفقرة الخامسة: «الموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها»

والسادسة: «تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل فيمختلف النشاطاتالجامعية)».

اما الفقرة السادسة عشرة فتنص على أن مجلس الجامعة يقوم بمهام مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي بالنسبة الى موظفي الجامعة الفنيين والاداريين».

هذه الفقرات تتناول اذن الامور الاساسية في صلاحيات مجلس الجامعة وهي بالضبط المشاكل التي يواجهها الطلاب وامامها، وعند هذه الحدود، يتحول ممثلو الطلبة الى مستشارين أي «شرابة خرج». وهنا يفصح المشروع عن ارادة اصحابه بشكل واضح، هذه الارادة التي حاول ان يخفيها في عملية تاليف المجلس عبر التضليل. فماذا يبقى للطلاب من صلاحيات المشاركة عندما تستثنى هذه المسائل؟ تبقى امور من نوع «قبول التبرعات»، و«الاشراف على ادارة املاك الجامعة» و«تقرير اقامة الدعوى والدفاع عنها» ... الخ.

من هنا فالمشروع يحجبعن الطلاب ما هو من اختصاصهم بصورة فعلية، «لينعم» عليهم بمسائل لا يمكنهم التمتع حيالها بحق التقرير بصورة فعليه وهذه في مطلق الاحوال ثانوية وثانوية جدا.

واذا كان المشروع المقترح قد اعطى الطلاب اصواتا استشارية في المسائل المذكورة اعلاه، فهو في مسألة تاديب افراد الهيئة التعليمية قد منعهم من التدخل على اعتبار ان هذه المسألة تفوق قدراتهم!

وليس الحال افضل بالنسبة لمجالس ادارة الكليات. فمجلس ادارة الكلية يتالفبالاساس من العميد رئيسا ورؤساء الاقسام من افراد الهيئة التعليمية وممثل الهيئة في مجلس الجامعة، أما نسبة تمثيل الطلاب فتتحدد بممثل واحد اذا كان عدد افراد الهيئة التعليمية في المجلس لا يزيد عن ٤ وباثنين اذا كان العدد بين ٤ و ٧ وبثلاثة اذا كان يزيد عن ٧. أما على صعيد الصلاحيات فمن اصل اربع هي من صلاحيات مجالس الكليات اعطيت للطلاب واحدة (المشاركة في اقتراح النظام الداخلي للكلية) وحجبت عنهم بصورة مطلقة الثلاثة المتبقية: مناهج التعليم، والموازنة ومسالة تكليف احد افراد الهيئة التعليمية بالاهتمام بشؤون الطلاب.

اما الامتحانات فقد اتى المشروع ليبعد كل

وهم يمكن أن يراود مخيلة الطلاب بشأن المشاركة فيها او مراقبة نتائجها بأية صورة كانت، وليطلق يد الادارة والاساتذة دونما مراقب.

وهكذا استبعدت الامور الاساسية بصورة قاطعة من مجال مشاركة الطلاب. وكانت عملية الاستبعاد هذه حصيلة اتفاق بين ممثلي الطلاب (عبر اللجنة التنفيذية) ومجلس الجامعة، معتبرين، طبعا، أن الحركة الطلابية ما زالت قاصرة عن ممارسة مسؤوليات رئيسية «مغفلين» أن الحركة الطلابية هي التي اوجدت الجامعة، وهي التي ناضلت من اجل اقرار الملاك التعليمي المتفرغ وهي أيضا من يطرح ضرورة تغيير البرامج والمناهج وهي التي تتحرك فعلا ومنذ سنوات من اجل تطوير الجامعة اللبنانية. بينما كان العمداء والاساتذة، في معظمهم، وفي أغلب الاحيان، ضد هذه التحركات.

على اي حال، فاللجنة التنفيذية التي اتخذت خطوة «كالاحتلال» وبالشكل الذي مارست فيه هذا الاحتلال (اعطاء افادة ... الخ.) لم تكن لتدلل انها قادرة فعلا على اية ممارسة جدية تتعدى اطار التلهي بالشكليات. لذا اتى فهمها للمشاركة المقترحة منسجما مع نوعية خطواتها العملية.

لقد كانت مسألة المشاركة في مجالس الكليات والجامعة جديدة على الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانيه والقبول بها يشكل تنازلا من جانب الادارات، تنازل شكلي ليس الا. ولذا لم يتمالك رئيس الجامعة انيظهر اغتباطه لكيفية حسم هذه المسالة المطروحة منذ سنوات. فقد صرح قائلا: «ان الحوار مع هؤلاء (عناصر اللجنة التنفيذية) يؤدي الى احسن النتائج.. واجتماع اليوم كرس احدى الامنيات الكبرى التي تمنيتها في حياتي». هذه امنيات رئيس الجامعة!.. أما امنيات الحركة الطلابية في مشاركة فعالة ومتساوية في مجالس الادارات فهي رهن بنضالها، وهي لن تتحقق بالحوار حتما، ولا عن طريق قيادة «محاورة» ايضا.



احد العمداء الطلاب يحيط به مساعدين من الطلاب

ثانيا - مسألة تعيين عميد اصيل لكلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية:

هذا «المطلب» كان من جملة المطالب التي ادرجتها اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية وتولت قيادة التحرك الطلابي على اساسها، وذلك تحت عنوان المطالب الفورية وعلى قدم المساواة مع مطلب تعيين الخريجين لكل الكليات. وهكذا تكون الحركة الطلابية، عبر «قيادتها»، قد رفعت «مطلب» تعيين عمداء اصيلين في وجه الدولة، في حين ان هذا المطلب هو مطلب الدولة اساسا! فعلاقة الوصاية الكاملة بين الدولة والجامعة ان من الناحية المالية او من الناحية الادارية تجعل من العمداء منفذين «اصيلين» لسياسة الدولة التعليمية. وهذا الموقع الذي يحتله العميد في العلاقة بين الجامعة والدولة يجد مرتكزاته في كون تعيين العميد واستمراره في عمله وترقيته مسائل تملك الدولة وحدها الامكانية الفعلية في تقريرها. ألم يصبح ادمون نعيم (بيرسوم) رئيسا للجامعة اللبنانية بعد ان اثبت كفاءته في تنفيذ سياسة الدولة التعليمية وبهدوء، وحسن مشرفية صاحب نظرية «الحجر المضغوط» في العمل الطلابي، ألم يصبح وزيرا (وبيرسوم) بعد أن اثبت جدارته في العمل على تفكيك التماسك الطلابي وبعد ان اثبت انه الخادم الامين، المطوع للدولة.

ويتمتع العمداء بصلاحيات واسعة فهم رؤساء لمجالس ادارة الكليات واعضاء حكما في مجلس ادارة الجامعة. والذي يجعلنا نتناول هذا الموضوع هو ما اثير حول تعيين عميد اصيل لكلية الحقوق من مسائل مختلفة، تبين بصورة واضحة هذه الحقيقة. فهذه المسالة دوخت الدولة على امتداد يوم كامل ولم تحسم بصورة نهائية حتى الان، فالوزراء بعد انتهاء اجتماع مجلسهم يعلنون تعيين روجيه شدياق عميدا وصائب سلام في الصباح ينفي مؤكدا تعيين قبلان كيروز. ومصادر القصر تكذب الاثنين وينضم لها الامين العام لمجلس الوزراء. ورئيس الجامعة لا علم له بتعيين عمداء اصلا. ومرصد المصادر المطلعة يشير الى خلاف بين المسؤولين حول الشخص الذي يجب تعيينه.. الخ. فما هي حقيقة المشكلة؟ عندما طرحت اللجنة التنفيذية هذا المطلب كانت تشير من طرف خفي الى اشخاص معينين. وعندما اصبح المطلب امام الدولة لم تجد فيه الا مجالا للتنفيع وحشر الازلام والمحاسيب. فالشروط الواجب توفرها في الشخص المطلوب تتلخص باثنين:

١ - أن يكون من المحاسيب والازلام.

٢ - أن يكون منتميا لطائفة معينة.

واصطدمت هذه الاسس بمسالة الكفاءة العلمية، فالعميد، تبعا لفتوى هيئة القضايا والتشريع، يجب ان يكون برتبة استاذ اذا كان من الاساتذة الداخلين في الملاك. وقبلان كيروز مصنف كاستاذ مساعد. هنا حاولت الدولة التملص بالاتيان بعميد من خارج الملاك لتوقع الاختيار، تبعا للاسس اياها، على روجيه شدياق. الا ان تعيينه واجه عقبات

من نوع اخر، فتعيينه بصفته قاضيا يجب ان يتم بعد اخذ موافقة مجلس القضاء الاعلى، هذا الى جانب ان مجلس الجامعة كان قد اقترح اربعة اسماء من اساتذة الملاك(٢). عندها بدات الدولة تفتش عن مخارج، فاحد الاثنين (كيروز أو شدياق) يجب أن يعين مهما كانت شروط التعيين. وهي شروط تعديلها او الايعاز لمجلس الجامعة بتصنيف قبلان كيروز. وهكذا اتخذت مسالة تعيين عميد وجهة انتصار الطائفية والمحسوبية على الكفاءة العلمية.

هذه قاعدة لا تشذ عنها الدولة في اي من اداراتها، فهي حين تضع شروطا تتضمن بندا يتعلق بالكفاءة العلمية تتجاوزه أو تحتال عليه لتنفيذ ما هو مرتبط باساس وجودها مفصحة عن عجزها التام عن تجاوز هذا الواقع المختلف.

ثالثا - موقف الاساتذة:

في الوقت الذي يضرب طلاب الجامعةاللبنانية ويتظاهرون طارحين مصيرهم بعد التخرج على بساط البحث، وهم الذين يحملون اجازات منحتهم الجامعة اياها ودرسهم اساتذتها موادها، في هذا الوقت يعتصم اساتذة الجامعة اللبنانية بحبل الصمت، وكأن لا علاقة لهم بالمسالة المطروحة لا من قريب ولا من بعيد. حتى انه لو حاولنا معرفة ما يجري في الجامعة اللبنانية عبر ممارسات اساتذتها، لانتهينا الى استنتاج مؤداه ان الجامعة بخير والدروس تسير كالمعتاد ولا مشكلة تعكر الجو والكل في نعيم يحسد عليه طلابا واساتذة...

هذا الموقف الذي يتخذه اساتذة الجامعة حيال التحرك الراهن للحركة الطلابية (وهو تحرك يتناول الغاية من وجود الجامعة اللبنانية اساسا) يطرح تساؤلا كان من المفترض أن تكون مهمة الاساتذة الاجابة عليه: هذه الجامعة تعطي اجازات للعمل ام للبطالة ؟!

اما وقد استنكف الاساتذة عن الاجابة فاننا نرى من الضروري تناول الموقف الذي اتخذوه. هذا الموقف يطرح مسالة علاقة الاساتذة بالحركة الطلابية في الجامعةاللبنانية. واذا كانت هذه العلاقة تبرز في التحركالراهن بشكل لامبالاة من جانب الاساتذة حيال ما يطرحه ويناضل من اجله الطلاب. فهذا الاختلاف في المواقف يجد جذوره في اضراب الخمسين يوما عام ١٩٦٨. فاساتذةالجامعة، بقيادة اساتذة كلية العلوم (وبشكل خاص الثلاثي مشرفية - تقي الدين - سلهب)، لم يطرحوا مسالة الملاك التعليمي المتفرغ ولا هم ابدوا بشكل واضح وصريح هذا المطلب عندما طرحته الحركة الطلابية. بل انهم على

العكس من ذلك اتخذوا موقفا ضمنيا معارضا له. وعندما حققت الدولة مطلب زيادة رواتب الاساتذة علقوا اضرابهم وتعهدوا للدولة يومها بتعليق اضراب الطلاب ايضا. وحين فشلوا انتقلوا الى موقف مساير للطلاب. وعندما تحرك الطلاب في وجه قرار الدولة تقليص عدد المنح في كلية التربية خلال العام الماضي، مطالبين بتعميمها على بقية الكليات، وقفوا ضد التحرك. وقاد مشرفية حملة تشويش وتحريض لطلاب كلية العلوم ضد الاضراب. أما خلال التحرك الحالي فقد انتظر الاساتذة ان تنهال اعقاب البنادق على رؤوس الطلاب قبل ان «يتحركوا» هامسين في اذن الدولة بأن هناك طريقا اخر (وهم ذوو خبرة بذلك) غير اعقاب البنادق والارهاب.. هناك الحوار، فهو وسيلة انجع لقمع الاضراب خصوصا مع القيادة الحالية للحركة الطلابية. وهذا ما عبر عنه بيسان مجلس الجامعة «المستنكر» للقمع في تظاهرةالمطار.. ليقول وبخجل شديد «ان المطالب حيوية ..» (اما حلها فعلى طريقة المشاركة طبعا). على ان هذا الموقف لم يرض الدولة فهي أعلم بنوعية المطالب المطروحة. فهي مطالبتختلف عن «البناء الموحد» و«الملاك المتفرغ»، اذ انها تتناولمصالح الطلاب التييبدو واضحا قصور النظام القائم عن استيعابها. ومن هنا انصب رد الدولة على تذكير العمداء والاساتذة بالقسط المتوجب عليهم من المساهمة في قمع التحرك بصورة جدية (ألم يتحول مدراء

المدارس الثانوية الى جواسيس للدولة على الطلاب)، بدل أن يسلموا مفاتيح المكاتب للطلاب «المحتلين». وليس من المستبعد، بعد الخط الذي اتخذته العلاقة بين الحركة الطلابية والاساتذة منذ ثلاث سنوات وتبعا لنوعية المشاكل التي تواجهها هذه الحركة (الخريجين، البرامج، المنح، الامتحانات)، ان يمارس الاساتذة ورؤساؤهم دورهم في قمع التحرك الطلابي وبصورة جد واضحة.

اثناء اضراب الخمسين يوما عام ١٩٦٨ كاد الاساتذة يتمزقون وهم يصرخون «هل تريد الدولة ان تبني جامعة وطنية أم لا ؟». غاب عن ذهن طلاب الجامعة اللبنانية يومها ان يسالوا اساتذتهم: اي جامعة تقصدون؟

الطلاب سيشاركون (اذا حصل واقرت المشاركة) في ادارة الجامعة، عبر مجلس حصة الاسد فيه لمنفذي خطة الدولة وما تبقىسوف يتقاسمونه مع اساتذة هذا هو واقع العلاقة معهم، ومستقبله اسوأ...

مساكين طلاب الجامعة اللبنانية، يقال دوما ان البرامج والمناهج والامتحانات تسطو على اللحم والعظم. بقيت جلودهم!. ربما يكون في المشاركة بالنوع المقترح من العوامل ما يكفي لسلخها!...

---

١ - لا يعني هذا أن يحل مجلس الجامعة مسألة عمل الخريجين. بل يعني ان تستطيع الجامعة اعادة النظر في اعدادها الطلاب لمرافق العمل، والجواب على الحاجات الانتاجية الحالية، والضرورية.

١ - نشير الى انه يوجد في الجامعة من هم برتبة استاذ ولكنهم في الواقع ادنى مستوى بكثير من معيد.

جمعية الصناعيين والضمان الصحي
محاولات اصحاب العمل لكسر المكسب العمالي مستمرة.

الخميس، في ١٨ اذار، عقدت جمعية الصناعيين جمعية عمومية استثنائية، حضرها ٢٠٠ من اصحاب المصانع، لتحاول عرقلة تنفيذ الضمان الصحي مجددا. وكانت قد هيأت للاجتماع بتصريحات وتهديدات اقلها الامتناع عن دفع الاشتراكات الى الصندوق، عن العمال الاجانب. وقد حاولت التصريحات تغليف هذا التهديد المالي للصندوق بافكار «انسانية» عن ضرورة ربط الاشتراكات بالتقديمات: لا يجوز ان يدفع العامل السوري ٥ر١ بالمئة من اجره اشتراكا لصندوق الضمان دون ان يقدم له الصندوق التعويضات التي يقدمها للعامل او المستخدم اللبناني.

لكن كذب هذه الافكار «الانسانية» يبرز في الحل المقترح: فالصناعيون لا يصرون مثلا على ضرورة الدفع الى العمال العرب، بل هم يصرون على أن لا يدفعون هم الاشتراكات عن العمال.

وقد وجد الصناعيون في هذه المسالة بابا جديدا يستطيعون منه تعطيل صندوق الضمان. فالمصانع اللبنانية، لا سيما في بيروت وطرابلس، تستخدم نسبة مرتفعة من العمال السوريين والفلسطينيين. وتشكل الاشتراكات التي يدفعها العمال انفسهم، او يدفعها عنهم اصحاب العمل، جزءا هاما من واردات صندوق الضمان. وقد حاولت الدولة استغلال أوضاع العمال العرب، وعدم استقرارهم، لتمول الصندوق بلا مقابل من تقديمات. بذلك تستطيع ان تخفض اشتراكات اصحاب العمل. وهي قد خفضتها بالفعل، معرضة الصندوق لخطر العجز. بعد أن عرضته للخطر نفسه بتراجعها امام تجار الدواء.

لكن الجمعية العمومية التي عقدها الصناعيون ابرزت جوانب هامة في النقاش بين أصحاب العمل انفسهم. فقد صرح ممثلا جمعية الصناعيين ان لا مهرب للصناعيين من دفع الاشتراكات عن العمال العرب الا بتعديل القانون، واقترحا عدم اللجوء الى الامتناع عن الدفع. ويكتسب الموقف بعض الاهمية اذا علمنا أن الممثلين المذكورين هما جبر وعسيلي، اي صاحبا عدد من أكبر المصانع اللبنانية، (النسيج، الغذاء، الكرتون ...) واكثرها استخداما ليد عاملة عربية، فلسطينية وسورية. بالاضافة الى أن مصانعهما من اكثر المصانع تعاملا مع الدول العربية وتصديرا اليها. لكن موقفهما هذا لم يلاق استجابة بين الحاضرين، مما اضطرهما الى وضع استقالتهما بتصرف الجمعية.

من ناحية ثانية، برز اتجاه بين اصحاب المصانع يدعو الى الغاء العقود الخاصة، او دفع ٢٦٠ ليرة عن المضمون، بدل ٨٢ ليرة عن المستفيد (المضمون وعائلته). ويأتي هذا الموقف ليؤكد فشل المشروع الذي عادت الدولة تمدد مهلته بسبب استبعاد المؤسسات له. مما يعني أن تفتيت الضمان بتلزيمه الى مؤسسات ارادية، لم ينجح. وهو لم ينجح لان اصحاب العمل لم يستطيعوا استخدامه وان يخدعوا العمال.

لكن الاصوات التي ارتفعت في الجمعية، والقرارات التي تبنتها، لا تترك مجالا للشك في ان اصحاب العمل لم يسلموا، ولن يسلموا، بانتصار الطبقة العاملة، وانهم يحاولون (ولن يتعبوا) انتزاع المكسب الذي نالته الطبقة العاملة بكل الوسائل. وطبعا، لن يحمي المكسب الا العمال المنظمون.

إتفاق المصفاة الثالثة مع السعودية

الدولة تتراجع أمام مصالح المصدرين والمصارف

اثناء الزيارة التي قام بها عمر السقاف ، وزير خارجية السعودية ، الى لبنان مؤخرا، تاكدت بصورة نهائية ، موافقة الحكومة اللبنانية على طلب السعودية انشاء مصفاة ثالثة، براسمال مشترك ، لتكرير البترول وتسويقه في لبنان بالدرجة الاولى .

هكذا ، يضاف الى تخاذل الحكم اللبناني امام شركتي « مدريكو » و « اي. بي. سي » تخاذل اخر امام الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارسها الحكم السعودي لتحقيق مشروع المصفاة . رغم ما سيرتبه ذلك من خسائر فادحة للخزينة وللمستهلك على السواء .

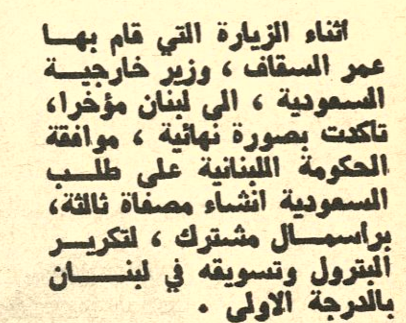
فمنذ سنوات ، بدأت السوق المحلية تعاني من نقص في تموينها بالبنزين ، وتضطر لاستيراد قسم كبير منه ، نظرا لان المصفاتين اصبحتا عاجزتين على تلبية الطلب الفائض الذي يتجاوز طاقتهما على التكرير . لذلك فقد كان الحل الممكن هو توسيع انشاءات المصفاتين ، وتزويدهما بمعدات اضافية تسمح بزيادة طاقة التكرير الى المستوى المطلوب . لكن ، كيف كان يمكن للحكومات اللبنانية المتعاقبة ان تقبل بهذه الخطوة ، وأن تمنح بذلك ، مزيدا من الامتيازات للمصفاتين القائمتين ، قبل ان تتوصل الى ازالة ما تمارسانه من استغلال بشع ، وارباح احتيالية تقدر بعشرات الملايين . فضلا عن رفضهما حتى مجرد الخضوع للانظمة الضريبية المطبقة في لبنان .

وبالطبع ، فان الحكم ، رغم ما يعرضه من عضلات في وجه الحركة الجماهيرية ، ورغم القمع الذي يواجه به تحركات الطلاب والعمال والفلاحين ، ليس اكثر من فار في مواجهته لشركتي « مدريكو » و «اي. بي سي » وحماتهما في البلدان الاستعمارية . لهذا فهو يمتنع منذ عشرين سنة عن المساس بابسط مظاهر استغلالهما ، وتحديهما الوقح لمصالح الاقتصاد اللبناني . (« تسامح لبناني » ، كان يقول سليمان فرنجية عندما كان وزيرا للاقتصاد) .

في هذا الوقت ، كانت الحكومة السعودية، قد عقدت صفقة مع رومانيا ، نصت على ان تبيع الاولى للثانية كمية من البترول يبلغ حجمها ٩ ملايين طن ، على ان تقوم رومانيا بتسديد قيمة البترول الخام على شكل معدات صناعية ، بينها معدات لتكرير النفط الخام . ولما كانت السعودية غير مستعدة لاستعمال هذه المعدات في انشاء مصفاة داخل اراضيها ، فقد قررت تخلصا من هذه المعدات ، ان تطلب من لبنان — بواسطة تجار سعوديين ولبنانيين اول الامر — انشاء مصفاة ثالثة لتكرير البترول على ساحل البترون ، بحجة ما لهذا المشروع من فوائد على صعيد تموين البلاد بحاجتها الكاملة الى المنتجات النفطية ، وتشغيل اليد العاملة اللبنانية .. الخ . لكن مشروع المصفاة الثالثة كان يثير منذ البداية العديد من التحفظات الاساسية اهمها :

— انعدام مصادر تموين المصفاة المقترحة بالبترول الخام ، مما يعني اضطرارها الى استيراد البترول .

— انعدام الخبرة الفنية الوطنية لدى كل من السعودية ولبنان مما سيضطر المصفاة الى الاستعانة بالخبرة الاجنبية .



عمر السقاف

— موقع المصفاة بعيدا عن مصب انابيب النفط ، وحتمية الاستعانة بناقلات النفط من اجل تموينها بحاجتها ، وبناء خزانات ضخمة اضافية . مما يعني زيادة الكلفة بصورة كبيرة .

— ان اشتراط المصفاة ان تعامل معاملة مصفاتي مدريكو ، و اي بي. سي. يضعف موقف الحكومة اللبنانية في وجه هاتين الاخيرتين ، ويكرس اوضاعا شاذة تسبب اكبر الضرر للخزينة والمستهلك اللبنانيين .

هذه التحفظات ، يضاف اليها الضغوط الشديدة من المصفاتين ، دفعت بالحكومة اللبنانية الى التردد بعض الوقت في الموافقة على مشروع المصفاة الثالثة . مما اثار بدوره غضب السعودية ، ودفعها في محاولة للضغط على لبنان ، الى تجميد البحث في تجديد الاتفاق الاقتصادي الذي انتهى عمليا في التاسع من اب عام ١٩٦٩ .

بذلك ، وجد الحكم اللبناني نفسه بين الضغوط المتنافرة لمصالح المصفاتين ولمصالح الحكومة السعودية . واضطر اخر الامر للاستسلام لضغط الاخيرة نظرا للمصالح الهامة التي تملكها الراسمالية اللبنانية في السعودية .

في راس هذه المصالح بالطبع ، كون السوق السعودية سوقا اساسية للسلع اللبنانية صناعية وتجارية ، (بلغت صادرات لبنان عام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ الى السعودية ١٠١ مليون ريال) . يضاف اليها الاعفاءات الجمركية التي يتمتع بها القسم الاكبر من هذه السلع ، ومصالح الـ ٧٠٠٠ لبناني الذين يعملون فيها ، في حقول التجارة المختلفة ، وعشرات الالوف من المصطافين السعوديين، والارصدة البنكية السعودية في المصارف اللبنانية .. هذه المصالح مجتمعة اضطرت الحكومة اللبنانية للخضوع لمشروع المصفاة الثالثة رغم كل التحفظات والاضرار التي ستترتب على تنفيذه .

والمهم في الامر ان الموافقة على المشروع لم تتبع اي ضغط على المصفاتين الاساسيتين بهدف انتزاع الحقوق المتراكمة للخزينة في ذمتهما ، او لتعديل احكام العقود معهما ، بل تمت في الواقع دون التعرض لاي من هذه الجوانب . مما يعني ان تنازل الحكومة للسعودية قد ترافق مع تنازلها للشركتين ايضا . وليس في ذلك اي عجب على اي حال . لان التبعية في هذا المجال لم تكن لتقبل استثناء .

جريدة الأنباء الجنبلاطية تدافع عن إستغلال عمال "غريفة" باسم الأشتراكية

في التقرير الذي ورد في « الحرية » عن معمل خرطوش « غريفة » كشهادة واقعية عن الاستغلال الذي يعانيه العمال ، كنا قد ذكرنا :

اولا — تشغيل العمال ٩ ساعات بدل ثمانية حسب قانون ساعات العمل .

— يقوم العمال بتنظيف الالات خارج ساعات العمل وليس على حساب رب العمل .

— عدم تسجيلهم في الضمان وتحميلهم مسؤولية كل مرض او تعطيل ناتج عن ظروف العمل الشاقة والتي تعرض حياة العمال للخطر .

— افتقاد العمل للشروط الصحية .

ثانيا — الى جانب هذا الاستغلال الراسمالي يعاني العمال من علاقات عائلية واقطاعية وعشائرية سائدة :

— (فالمخترة) تلعب دورها وما يتبعها من وجاهات .

— الضغوط السياسية على العمال . فقبولهم في العمل مشروط بانتخابهم المرشح الذي يؤيده رب العمل .

كان لا بد للتقرير من أن يثير مخاوف رب العمل من تحرك العمال الناتج عن اقتناعهم بالعمل الذي طرحه التقرير (من الاجتماعات والنقاشات وتوحيد الصفوف الى النضال من أجل مكاسب مشروعة) . وكان لا بد أن يعقب هذه المخاوف ضغط وارهاب كي لا يقف العمال جديا ضد الوضع الاستغلالي الذي يعيشونه .

لذلك قام رب العمل بحملة من التهديد والارهاب ضد العمال عن طريق استنطاقهم، واتهامهم بنقل هذه المعلومات الى خارج المعمل ، وعدم احترامهم « لسر المهنة ». والتلويح باستعمال القوة ضد كل من يتجرا على التعرض للمصالح الراسمالية . وهدد صاحب العمل برفع دعوى في حق كاتب التقرير ، وتوكيل هذه المهمة « النضالية؟ » الى « نائب الاشتراكية !! » ، المحامي زاهر الخطيب وغيره من الذين يتجندون لهذه الغاية.

وقد لاقى التقرير تعاطفا من العمال ، لانه يوضح لهم مصالحهم الطبقية واساليب الاستغلال الراسمالي الذي يسرق اتعابهم .

ولم يتوقف اثر التقرير عند هذا الحد ، بل كشف لهم وحدة المصلحة القائمة بين الراسمالية ، ممثلة برب العمل ، والاقطاع السياسي ممثلا بوجهاء العائلات . لذلك اثار التقرير حملة مسعورة من التهديد والارهاب بعد أن كشف زيف الادعاء عن وحدة المصلحة بين العمال واصحاب العمل .

ان وعي العمال لمصالحهم المشتركة شرط اساسي لحركتهم وللتصدي للفئة التي تستغلهم ، وتخفي هذا الاستغلال وتنفي وجوده . حتى انها تتجاسر على تكذيب الحقائق ، ولا تزال تجتر شعار « العامل شريك صاحب العمل » رغم طمس هذا الشعار للصراع الطبقي القائم بين العمال الذي يخلقون راس المال بجهدهم ، وبين ارباب العمل الذين يراكمون ما ينتجه العمال.

وهل يعقل أن يكون هناك رب عمل راسمالي يملك كل ما اشار اليه التقرير دون ان يستغل العمال ؟ فمن اين له هذا ؟ (كما يقول الاستاذ كمال جنبلاط) .

هذا وقد نشرت « الانباء » (في عددها رقم ٩٧٢ باسم الحزب التقدمي الاشتراكي — فرع غريفة) مقالا هزيلا تقول فيه « ان كل ما ذكر » في التقرير عن معمل خرطوش غريفة « لا اساس له من الصحة » .

واذا كانت « الانباء » تنفي علاقة فرع الحزب برب العمل فلماذا ينتطح هذا الفرع في (انبائه) للدفاع عن « كرامات ومقدرات رب العمل ؟ » .

ان « الانباء » التي تثار « للكرامات والمقدرات » تهرب من مواجهة الواقع والحقائق ، الى حشر انفها في نضال جماهير « غريفة » لتحقيق مدرسة رسمية فيها . وهي ، جريا على عادتها تبصم بابهامها على مكاسب الجماهير ونضالاتها ، حتى أن الضمان الصحي ، بشكله الحالي ، ادعى الحزب تحقيقه ناسيا تهديد العمال بالاضراب ونضالهم ووحدتهم .

وبدل أن تحاول « الانباء » نقاش التقرير المذكور عمدت الى تمييعه عن طريق مزاعم عن أفراد رفضوا من الحزب التقدمي الاشتراكي. وماذا تريد « الانباء » ان تثبت من ذلك ؟ هذا ما لا نفهمه ولا نفهم علاقتها بالافراد المذكورين ! ولكننا نفهم انها ترفض أن تسمي الاستغلال استغلالا . اما نحن فنترك المضحك للعمال الذين فقدوا اصابعهم على دواليب الالات ، وللذين يعانون المرض بسبب من ظروف العمل في معمل « غريفة » .

ان الحزب التقدمي الاشتراكي يدعي انه « ناضل وما زال يناضل من اجل تحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية والديمقراطية الصحيحة » بورك في الحزب ! فلماذا يشقى الحزب في هذا النضال الشاق اذا كان لا يرى في الاستغلال استغلالا ، ومعمل « غريفة » ليس فيه استغلال ؟. هذه « الاشتراكية » الراسمالية الاقطاعية لماذا تجهد نفسها في النضال ؟ وليس ما يستدعي ذلك ، ما دامت حدود هذه الاشتراكية هي هذه العلاقة القائمة في معمل « غريفة » ؟

وبعد ربع قرن من مسيرة هذا « النضال » لا زال الشوف يفتقر الى مؤسسات تربوية . وتظاهرات ثانوية بعقلين لهذا العام تؤكد أن ١٥٠ طالبا قد تشردوا بسبب عدم توفير الامكنة اللازمة لهم . اين « نضال » الحزب في سبيل الثانوية الرسمية ؟ هل يجهل الحزب أن المستشفى الوحيد في الشوف هو مستشفى خاص في دير القمر ؟

مزارعو التفاح يعانون من سرقة التجار والسماسرة وشركات الادوية والصناديق ، فاين انجازات الحزب العريق ؟

و « الانباء » تطالب بنقاش قضايا الانتخابات . الانتخابات التي تكرس الاقطاع السياسي ، وتربط الجماهير بمواسم وعود انتخابية ، كل اربع سنوات مرة ، وتعمد الى اثارة الحزازات والمشاعر البدائية والطائفية والعائلية وتفرق صفوف أصحاب المصلحة الواحدة . اذا كانت هذه هي سمة الانتخابات البرلمانية فاين كان الحزب الذي يدعي الاشتراكية ، من كل هذا ، طيلة ربع قرن ؟؟

رغم كل الارهاب ، رغم كل التضليل ، لا بد للعمال أن يوحدوا صفوفهم وان يعوا مصالحهم ، وأن يناضلوا بوحي من مصالحهم هم ، اعترف الحزب بانهم مستغلون ام لم يعترف ؟

من أجل إنتصار تحرك المهنيين

يجب إحتلال المدينة المهنية من قبل جميع الطلاب المهنيين والتنسيق مع الحركة الطلابية الجامعية والثانوية والحركة الشعبية

عاد الطلاب المهنيون الى الاضراب بعد أن انتهت المهلة المعطاة للدولة للبت بمطالبهم دون نتيجة . وأبرز ما يميز هذا الاضراب هو استجابة كافة المدارس المهنية للدعوة — رسمية وخاصة ونهارية وليلية — وتشكيل لجنة تنفيذية مؤقتة لـ « اتحاد الطلاب التقنيين في لبنان » ، ومن ثم احتلال مباني مديرية التعليم المهني والتقني ، والمدرسة الفندقية ، والمهنية والمعامل والصنائع . وتشكل هذه الخطوات تصعيدا واضحا بالمقارنة مع الاضرابات السابقة حيث كانت الدولة تستفرد بمدرسة او بفئة من الطلاب دون غيرها وتفشل التحرك .

ان حركة الطلاب المهنيين تستمد قوتها الان من الانفجار الشامل للقضايا التعليمية في البلد وتستلهم اساليب العمل والتنظيم من الحركة الطلابية الجامعية والثانوية . لكن شرط ان تكيف هذه الاساليب مع خصوصيات التعليم المهني . فاحتلال المدينة المهنية حدث اساسي يشكل ورقة ضغط هامة على الدولة لوقف المشاريع الانتاجية التي تقيمها على ظهر الطلاب المهنيين بحجة تدريبهم ، (المدرسة الفندقية مع فندقها ومطعمها ، تصليح السيارات وتركيب التلفزيونات لصالح شركة فرنسية ...) . لذلك ، يجب ان يكون الشعار احتلال المدينة المهنية من قبل جميع الطلاب المهنيين وليس مجرد احتلال المدارس من قبل طلابها . لان احتلال المدارس من قبل طلابها يوزع الجهود على مراكز ثانوية ، في حين أنه من الضروري تامين احتلال فعلي يشترك فيه جميع الطلاب اذا لم نكن نريد للاضراب أن يكون مجرد يوم تعطيل .

أما بالنسبة لاتحاد الطلاب التقنيين ، فلا بد من التوصل لصيغة تسمح للمدارس المهنية بان تمارس الضغط المتناسب مع عدد طلابها (باتباع قاعدة التمثيل النسبي) وصيغة تؤمن علاقة ديمقراطية بين اللجنة التنفيذية والقاعدة الطلابية (مجلس المندوبين).

ان اللجان الطلابية في المهنيات تدعو الجميع للاشتراك في الاضراب والاحتلال والتظاهر والتنسيق مع الحركة الطلابية الجامعية والثانوية والحركة الشعبية . وتقدم ادناه هذا التحليل المقتطف من برنامج عملها كمساهمة في توضيح خط التحرك الخاص بالطلاب المهنيين :

١ — نشاة التعليم المهني ودوره :

انشئت مدرسة الصنائع في مطلع القرن الحالي (حوالي ١٩٠٥) مع بداية تحول الحرف الى صناعات بدائية (نجارة ، حدادة، حياكة ، وحل شرانق) . كانت تضم عددا ضئيلا جدا من الطلاب من الطبقة المعدمة . ثم اخذت بعدها تتوسع نسبيا مع تمركز الاستعمار الفرنسي لتلبي الحاجات المستجدة لتوسع السوق الرأسمالية الاستعمارية (كهرباء ، طرق ، سكك حديدية) فاستحدثت فروعا اخرى (الكهرباء — الميكانيك — صب المعادن) . ثم اخذت بعدها مدارس التعليم المهني العامة. والخاصة بالتوسع مع مطلع الخمسينات ، فانشئت المدينة المهنية والمعاهد التقنية في بيروت والمناطق (طرابلس — صيدا — دير القمر — زغرتا — النبطية — الهرمل — عجلتون) .

أما على الصعيد التعليم الخاص فانشئت:

١ — المدارس الدينية (العاملية — مؤسسة المقرطباوي — الاباء البيض في طرابلس) وتتحمل اعباء هذه المدارس المهنية ١ — مديرية الشؤون الاجتماعية اذ تدفع ما يزيد عن ٢٠٠٠ ل.ل عن كل طالب . ٢ — الدول الصناعية الغربية على شكل مساعدات تجهيز واساتذة لتعليم الطلاب على استعمال المنتجات الصناعية لتلك البلدان . (العاملية : المانيا الغربية (الاباء البيض : فرنسا ، الى اخره .)

ب — المدارس المهنية المسائية . او الدكاكين المسائية حيث تجري عملية نهب العمال والمستخدمين والطلاب باسم التعليم التقني.وهذه المدارس تعد بالعشرات ولا تتجاوز الدورات التدريسية في بعضها ٦ اشهر ، بمعدل ٦ الى ١٠ ساعات اسبوعيا مقابل مبلغ يتجاوز ١٠٠٠ ل.ل.تخرج هذه المدارس اشباه فنيين.وحيث أن سوق العمل الحالي لا يتطلب مهارة فنية فان المؤسسات الخاصة لا تتوانى عن توظيف هؤلاء باجور ارخص . من هنا ينشأ تناقض بين فئتين من الطلاب : خريجي المدارس النهارية الذين يدرسون ما لا يقل عن ١٢٠٠ ساعة في السنة وبين خريجي هذه الدكاكين . ان ما ينبغي أن نلتفت اليه هنا هو استغلال الدولة لهذا الوضع في سبيل ضرب نضالاتنا . ان المطالبة بتوحيد المناهج وتحديد حد ادنى للاجور للفنيين هو السبيل الوحيد لافشال هذه السياسة التعليمية.

كما ان المطلوب ان تنشىء الدولة فروعا ليلية للمهنيات الموجودة وعلى كافة المستويات لفسح المجال امام العمال للترقي في العمل . ويمكن تحويل معهد العلوم التطبيقية (الذي يدعي انه معهد للترقي في العمل ولكنه بالفعل مركز للابحاث وللنخبة العمالية) حتى يؤدي هذه الغاية .

— رغم هذا التوسع لم تزل نسبة عدد الطلاب في التعليم المهني الى عدد طلاب الثانويين لا تتعدى ٢٪ . هذه النسبة تزيد في البلدان المتطورة صناعيا عن ٥٠٪ وهي مرتبطة بتوسع قطاعي الصناعة والزراعة الصناعية .

واذا ما تفحصنا جداول توزع الطلاب على الفروع المختلفة في السنوات العشرين الماضية ، نرى بوضوح غلبة الفروع المرتبطة بقطاع انتاج الخدمات على الفروع الاخرى المرتبطة بقطاعي الصناعة والزراعة .

١ — يزيد عدد طلاب الفندقية وحدها على عدد الطلاب في الصنائع كلها .

٢ — توسيع الفروع التي تخدم توسع سوق الخدمات والترويج للسلع — فروع المباني والطوبوغراف (طرق — جسور تخطيط اراضي) فرع الالكترونيك (تركيب تلفزيون — تلفون — تالكس — الخ) .

وتقلص بالمقابل فروع الصلب وصب المعادن (هناك صفوف متعلقة مباشرة بالتقدم الصناعي مشلولة لانعدام الطلاب فيها) كذلك تقلص فروع الميكانيك بكل اقسامها لدرجة أن لم يفتح صف السنة الاولى هذا العام لميكانيك الطيران .

يتضح من كل ذلك ان الدور الذي قام به التعليم المهني منذ مطلع الخمسينات هو اعداد الكوادر العمالية الفنية القادرة على اتمام عملية توسع قطاع انتاج الخدمات .

٢ — ازمة طلاب وخريجي مدارس التعليم المهني ابتداء بعام ١٩٦٧ :

كانت غالبية خريجي التعليم المهني تعمل في الكادرات الفنية من القطاع العام (هاتف — تلكس — الاذاعة — كهرباء — سكك الحديد — مصالح الجيش — التعليم المهني — المباني). ولكن اقفل هذا الباب بسبب تشبع هذه الادارة بالفنيين ، وبسبب ازمة النظام . فابتداء بعام ١٩٦٧ ، لم يعد النظام قادرا على استيعاب الخريجين الجدد باستثناء قلة دخلت بصفة المياومين او المتعاقدين . وهذه الازمة جزء من ازمة النظام ، الا ان تعميقها رهن بالنضال من اجل تامين العمل للخريجين بانشاء كادر لحملة الشهادات الاعدادية المهنية ، والبكالوريا الفنية (القسم الاول)، والامتياز الفني . اما القطاع الخاص ، فلا يتطلب تقنية مرتفعة لان البلد يستورد منتجات مصنعة لا تتطلب سوى التركيب والصيانة. من هنا سياسة الادارة في اجراء امتحانات تصفية للطلاب المتقدمين للمراحل العليا : من الاعدادية المهنية الى البكالوريا الفنية (القسم الاول) ، ومن البكالوريا الفنية (القسم الثاني) الى شهادة الامتياز الفني . ولا مبرر لهذه السياسة سوى افشال اعداد كبيرة من الطلاب ودفعهم الى سوق العمل باجور بائسة او الى البطالة . لذلك فان الغاء الامتحانات المرحلية وتاسيس فروع للبكالوريا الفنية (القسم الثاني) في كل مدارس المناطق يؤدي الى :

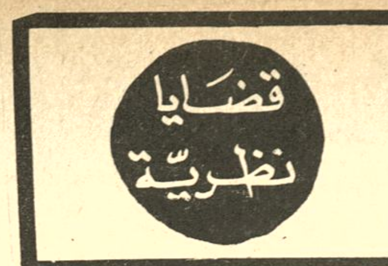
— عدم ارتهان الطلاب بسوق العمل .

— افساح المجال امامهم لاتمام تحصيلهم الثانوي والعالي . وبهذا الصدد ، فان الاقساط وغلاء الكتب في المهنية الرسمية اجزاء متممة لعملية تصفية ابناء الطبقات الفقيرة .

وتمارس المؤسسات التعليمية الاجنبية ، في المجال المهني ، دور الكابح لنمو تعليم تقني وطني . فالجامعتان اليسوعية والاميركية تقفان في وجه تطوير الصنائع لتصبح جامعة صناعية وطنية . وذلك لكي تبقى الكادرات العليا وقفا على خريجي هاتين الجامعتين ابناء الطبقة البرجوازية .

اخيرا ، فان انشاء جامعة وطنية صناعية هو المطلب الرئيسي الذي يسمح بتطبيق ديمقراطية التعليم في مجال التعليم المهني لانه يفسح المجال امام الطلاب الفقراء لتحصيل التعليم العالي . وهو بالاضافة لذلك القاسم المشترك بين مطالب الجامعيين ومطالب المهنيين .

طلاب المهنية بعد الاحتلال في مكتب مدير المهنية في الدكوانة ..



المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية

صيغة التنظيم الحزبي اللينينية

كيف ينبغي أن تكون العلاقات داخل حزب الطبقة العاملة لكي يتمكن من ممارسة دوره المثلث الاوجه : التوعية التنظيم — القيادة ؟ للاجابة على هذا السؤال ، لا بد من تحديد مفهوم الديمقراطية المركزية بمعناها الاضيق ، اي بوصفها صيغة التنظيم الحزبي اللينينية .

يمكن جمع شتى القضايا التنظيمية الحزبية تحت عنوانين اثنين : ا — وحدة الحزب ، ب — التقرير والتنفيذ (العلاقة بين القيادة والقاعدة).

ا — وحدة الحزب . أي وحدة ؟

لنمسك الخيط من طرفه . لقد راينا سابقا ضرورة أن يضرب الحزب « حصارا » حوله ضد شتى منوعات الفكر البرجوازي التي تتسرب الى أوساط الطبقة العاملة مع التشديد على أن هذه المهمة تسير في آن واحد مع مهمة اخرى هي رفع قطاعات واسعة ومتزايدة من الطبقة العاملة الى مستوى الوعي المتقدم للحزب ، مع تعميق هذا الوعي (تصعيده) باستمرار . وقد اعتبرنا ان ذلك هو أحد موجبات التناقض في دور الحزب . لننظر الآن الى هذه الموضوعة في وضعها المتحرك . ليس يكفي القول ان ثمة أفكار برجوازية في أوساط الطبقة العاملة بسبب هيمنة الايديولوجية البرجوازية عليها . اي انه ليس يكفي القول ان ثمة معركة في أوساط الطبقة العاملة بين النظرية الاشتراكية والايديولوجية البرجوازية ، بحيث ان اي انتصار للنظرية الاشتراكية هو خسارة مطلقة للايديولوجية البرجوازية . فالواقع انه في هذه المعركة (كما في العديد من المعارك الاخرى) تملك الايديولوجية البرجوازية « طابورها الخامس » — اذا جاز التعبير — في أوساط الطبقة العاملة نفسها ، كما تتلقى امدادات مستمرة من الخارج . وهذا يعني عمليا انه ليس ثمة من معركة حاسمة فاصلة تنتصر فيها النظرية الاشتراكية، فتضحي طليعة طبقة عاملة مسلحة بالوعي الاشتراكي وحسب . فالحرب بين النظرية الاشتراكية والايديولوجية البرجوازية اشبه ما تكون بحرب طويلة الاجل . فما هو هذا الطابور الخامس ؟ ومن أين تأتي الامدادات ؟

اننا نلقى تفسير كلا الظاهرتين في التطور المتفاوت للراسمالية .

أولا : عندما يميز لينين بين عمال متقدمين وعمال متخلفين ، لا يميز بينهم على أساس تقدم الوعي وتخلفه وحسب ، بل على أساس موقع كل منهما في الانتاج الراسمالي الذي يحدد ، الى حد بعيد ، تخلف أو تقدم الوعي . بحكم تطور الراسمالية المتفاوت ، تظل بعض الفروع الصناعية اقرب ما تكون الى الانتاج الحرفي (وحدات انتاجية صغيرة ومبعثرة تضم الواحدة منها عددا قليلا من العمال) . ان عمال هذه الفروع اقرب ما يكون وعيهم الى وعي البرجوازي الصغير ، الى وعي الحرفي . اي انهم اقل استقبالا واستيعابا للدعاية الاشتراكية . ولذا ، فهم يكونون « الطابور الخامس » للايديولوجية البرجوازية في أوساط الطبقة العاملة المتقدمة وشعاراتها . ويضاف الى هذه الفئة ايضا الفئات العمالية المتبرجزة (أي الارستقراطية العمالية) اي تلك الفئات التي تشتريها البرجوازية بواسطة الاموال التي جنتها من المستعمرات .

ثانيا : اما « الامدادات » فتاتي على شكل دفعات من البرجوازيين المتوسطين او الصغار الذين يتساقطون ، بفعل نزعة النظام الراسمالي الى الاحتكار ، الى أوساط الطبقة العاملة . اي انهم يضطرون الى التخلي عن ملكيتهم لوسائل الانتاج ، ويبيعون قوة عملهم لقاء اجر . ولكن هذه الفئات ، وان كانت قد انتقلت فعلا الى مواقع الطبقة العاملة ، فان وعيها يبقى وعيا برجوازيا او برجوازيا صغيرا . فالاسكافي الصغير الذي يضطر بفعل منافسة مصانع الاحذية الكبيرة له ، الى بيع محترفه والعمل كأجير في أحد المصانع الكبيرة يحن ابدا الى اليوم الذي يراكم فيه مبلغا كافيا من المال لاعادة فتح محترفه واستعادة ملكيته لادوات الانتاج التي خسرها . ومن هنا الانشقاق عند هؤلاء بين واقعهم الطبقي (البروليتاري) وبين وعيهم الطبقي (الذي لا يزال برجوازيا صغيرا) . ومن هنا فانهم يشكلون الامدادات التي تتغذى منها الايديولوجية البرجوازية في أوساط الطبقة العاملة .

ولكن ماذا بشان الحزب ؟ هل بامكانه الحيلولة دون أن تتسلل هذه الافكار الى صفوفه ؟ الواقع ان لا . فالطريقة الوحيدة لكي يحول قطعيا دون تسللها هي ان يتحول فعلا الى حصن مغلق . ولكن تحوله الى حصن مغلق يعني بتر العلاقة التي تشده الى طبقته ، يعني الاستبدالية ، والاستبدالية هي التبعية لطبقة أخرى . وهنا بيت القصيد: ينبغي على الحزب ان يناضل داخل صفوفه نفسها ضد شتى منوعات الفكر البرجوازي التي تتسلل الى داخله . ينبغي ان تتصارع الاراء والاتجاهات ، ينبغي ان يتغلب رأي على رأي اخر . ولكي نستكمل الصورة ، لا بد من اضافة ما يلي : الحزب يسير حسب خطة هي حصيلة تقييم لمرحلة من مراحل الصراع الطبقي . مثلا ، خلال الفترة بين عام ١٩٠٥ ونيسان من عام ١٩١٧ ، كان شعار الحزب البلشفي حول الثورة القادمة في روسيا هو « دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية » . ولكن ثورة شباط ١٩١٧ عدلت هذا الشعار اذ انها حققته جزئيا وبتحقيقها اياه جزئيا خلقت علاقة جديدة بين القوى الطبقية . اذ ذاك برز اتجاهان في داخل الحزب : اغلبية يمثلها زينوفييف ومن سموا « البلاشفة القدامى » من الذين لم يستوعبوا الانعطاف الذي طرأ على مجرى الصراع الطبقي فظلوا متمسكين بالشعار القديم ، واقلية يمثلها لينين استوعبت خصوصية المرحلة الجديدة ورفعت بالتالي شعارا جديدا هو شعار « دكتاتورية البروليتاريا » اي انه في كل مرحلة من مراحل صراع البروليتاريا لا بد من أن ينقسم الحزب الى اتجاهين او اكثر . فاذا بنا أمام المعضلة التالية : اما ان نعترف بهذا الواقع ونحاول ايجاد أفضل صيغة للسيطرة عليه ، واما أن نمحيه فنحول الانقسامات الحتمية الى انشقاقات ، الى تشرذم لا نهاية له . الحل الاول هو الحل اللينيني القائم على تحليل جدلي لوحدة الحزب . والحل الثاني هو الحل الستاليني وهو يرتكز الى فرض وحدانية على الحزب وانسجاما قسريا ، مثاليا ، مؤداهما الوحيد نقيض الوحدة : التبعثر والتشرذم والانشقاق.

هنا يتبدى لنا المفهوم اللينيني لوحدة الحزب . بفعل العوامل الثلاثة التي عددناها (١) « الطابور الخامس » للايديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة (٢) ، « الامدادات » التي تصلها على شكل برجوازيين صغار يتساقطون الى مصاف الطبقة العاملة محتفظين بتطلعاتهم البرجوازية الصغيرة (٣) ، تخلف عناصر حزبية ، حكما، عن استيعاب خصوصية المرحلة الجديدة من العلاقات الطبقية . فان الوحدة الحزبية هي دائما وحدة متحركة ، اي وحدة عبر الجدلية التالية : وحدة تقوم على سيطرة اغلبية معينة داخل الحزب (تدافع عن خط معين) على الاقلية المعارضة — تحول الاقلية الى اغلبية وبروز وحدة جديدة . (انظر مثلا لينين « خطوة الى الامام خطوتان الى الوراء » حيث يلخص جدلية الصراع داخل الحزب بالعبارات التالية « الاقلية تتحول الى اكثرية (والعكس بالعكس) ، طرف ينتقل من الهجوم الى الدفاع (والعكس بالعكس) .. » (المؤلفات الكاملة ج. ٧، ص ٤١١) .

واذا نحن عدنا الى المثال التاريخي الذي انطلقنا منه ، نستطيع القول ان انتصار ثورة اكتوبر كان رهنا بتحول الاقلية الداعية الى « دكتاتورية البروليتاريا » الى اغلبية ، وانتقالها من الطور الدفاعي الى الطور الهجومي . ونحن نعلم ان هذا التحول وذلك الانتقال لم يتحققا الا نتيجة صراع افكار عنيف جدا استقال لينين خلاله من اللجنة المركزية وراح يتصل مباشرة بالقيادات الوسطى والقواعد لاقناعها بموقفه .

هكذا يسعنا تعريف وحدة الحزب بمفهومها اللينيني على الشكل التالي : ان وحدة الحزب ، في لحظة معينة من لحظات تاريخه ، هي وحدة اتجاهات متناقضة يسيطر عليها اتجاه يمثل الاغلبية يخضع الاتجاهات الاقلية لخطه السياسي وشعاراته .

ولكن هذه الوحدة ممكنة شرط قبول جميع الفرقاء بالمبدأ التالي :

رغم « الانشقاق » في الداخل ، ما ان يحسم الامر ، اي ما أن يتخذ القرار ، حتى ينبغي على الاقلية الخضوع للاكثرية في تنفيذ قراراتها والسير بمقتضى خطتها . ولكن يحق للاقلية ، بالمقابل ، الاستمرار بدعايتها لموقفها داخل الحزب ، اي الاستمرار في السعي لان تتحول هي الى اكثرية . وهذا هو الشرط الذي يسمح للتيارات المتناقضة من أن تظل تصارع ضمن وحدة معينة هي الحزب . اي أنه هو الذي يحول دون أن يؤدي الصراع الى تكوين وحدتين او أكثر . واذا كان لا بد من مثال على ذلك من التاريخ، فلنتذكر ان من المناسبات النادرة التي طالب فيها لينين بفصل بلاشفة حزبيين ، كان ابان النقاش الذي دار في الحزب بعد تموز ١٩١٧ حول اعتماد شعار الانتفاضة المسلحة . آنذاك ، نقل زينوفييف وكامنييف معارضتهما لشعار الانتفاضة المسلحة من داخل الحزب الى خارجه ، اذ هاجما موقف اغلبية اعضاء اللجنة المركزية وفضحا خطتها في مقال على صفحات جريدة مكسيم غوركي « الحياة الجديدة » (وكان غوركي آنذاك يقف في صف واحد مع البلاشفة والاشتراكيين الثوريين ضد اسقاط الحكومة المؤقتة) . أي أن الحرمان من عضوية الحزب ليس عقابا على معارضة هذين القائدين لموقف الاغلبية ، بل هو عقاب على رفضهما التقيد بمبدأ انصياع الاقلية لراي الاغلبية .

في هذه الممارسة للعلاقات الحزبية تكمن قوة الحزب . وهنا « سر » تفوق التنظيم اللينيني ، تنظيم حزب الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين . فالنقاش واصطراع الاراء في الداخل يضمنان تكيف الحزب بسرعة ودقة مع أدنى تغير في ممارسة النضال الطبقي وتوازن القوى ، ووحدة الحزب في مواقفه وفي تنفيذه (بغض النظر عما اذا كان من ينفذ معارضا للموقف او موافقا عليه) هي شرط وضوح خطه وممارسته ، اي قدرته على الاستقطاب والتأثير لدى أوسع قطاعات الطبقة العاملة . وهكذا يحال باستمرار دون أن ينقل العدو الطبقي المعركة الى داخل الحزب فيؤدي الى تفتيته ، اي الى تحول كل تيار من التيارات المتناقضة في داخله الى وحدة قائمة بذاتها فتظل المعارك الحاسمة تخاض على ارض العدو ، اي يظل حزب الطبقة العاملة في طور الهجوم في اللحظات الحاسمة .

ولكن ضمن اي نمط من العلاقات تمارس وحدة الحزب هذه ؟ ها أن السؤال ينقلنا الى موضوعنا الثاني .

ب — التقرير والتنفيذ — القيادة والقاعدة .

ان الديمقراطية المركزية بوصفها صيغة التنظيم اللينينية هي وحدة متناقضة من العلاقات الديمقراطية والمركزية معا ، يغلب عليها الوجه الديمقراطي او الوجه المركزي من التناقض حسب الطبيعة المميزة للواقع المحدد . علما بان الحزب المركزي فقط ، او الديمقراطي فقط ، ليس حزبا بلشفيا اي ليس حزبا على الطراز اللينيني . وتعبر هذه الديمقراطية المركزية عن نفسها على صعيد العلاقة بين القيادة والقواعد على شكل سلطة القيادة على القواعد ورقابة القواعد على القيادة . كما تعبر عن نفسها على صعيد العلاقة بين التقرير والتنفيذ على شكل مركزية في التقرير ولا مركزية في التنفيذ . ولكن قبل ان نتناول هذين الميدانين ، لننظر في مسالة غلبة احد اوجه التناقض حسب الطبيعة المميزة للواقع المحدد .

خلال فترة بناء حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ كان لينين يشدد على البدء بالتنظيم من فوق الى تحت ، ويرفض مبدأ الانتخاب . وهو يشدد على الاول بسبب الحاجة الى مركز يستقطب حوله مختلف الحلقات الاشتراكية الديمقراطية. ويرفض الثاني بسبب تناقضه مع مبدأ السرية الذي كانت تفرضه اوضاع روسيا آنذاك . ولكن ، ما ان تبدو بعض البوادر « التحررية » من النظام القيصري عام ١٩٠٤ و ١٩٠٥ حتى يدعو لينين الى اعادة تنظيم الحزب والى تبني المبدأ الانتخابي للمؤتمر الرابع للحزب كما يدعو الى ممارسة النضال العلني وشبه العلني . لماذا ؟

لان الحزب « يستنقع » خلال النضال السري ، فينبغي ادخال عناصر جديدة اليه تحمل معها « الروح الثورية الجديدة في روسيا » (حول اعادة تنظيم الحزب ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ١٠) . هل ان هذا «تناقضا» في موقف لينين ؟ لا ، بالطبع . انه التعبير العملي عما قلناه اعلاه من غلبة الوجه الديمقراطي او المركزي من التناقض ضمن وحدة العلاقات الديمقراطية المركزية حسب خصوصية الواقع المحدد . ولكن ، فلنتذكر ان التخلي عن المبدأ الانتخابي في المرحلة التكوينية من بناء الحزب هي الشواذ الذي تفرضه الضرورة وجود مركز يستقطب الاعداد الكبيرة من الحلقات الاشتراكية الديمقراطية المبعثرة . ولكن ما ان ينشأ الحزب حتى يتغير المعنى الذي يعطيه لينين لمبدء من فوق نزولا ، اذ يضحى مؤتمر الحزب هو اعلى سلطة فيه . ولكن مؤتمر الحزب يتكون ، ابتداء من عام ١٩٠٥ ، من تحت صعودا ، اي عبر الانتخاب من القواعد .

تتجلى العلاقات المتبادلة بين القيادة والقواعد وبين التقرير والتنفيذ من خلال وضع الخطة وتنفيذها . فلنتتبع هذه العملية بشيء من التفصيل .

١ — وضع الخطة . ان القيادة هي التي تضع الخطة بناء على التقارير الواردة اليها من القواعد ، واسترشادا بالبرنامج الحزبي. والقيادة هنا هي الرفاق الانضج والاكثر وعيا وخبرة ومراسا . وعملية وضعها للخطة هي عملية استخراج مجموعة من الاهداف والوسائل من مجموع التقارير والاقتراحات الواردة اليها من القواعد ، استرشادا بالبرنامج بوصفه الخط الموجه لعمل الحزب في مرحلة تاريخية باكملها .

ب — نقاش الخطة وتقريرها .

بعد أن تضع القيادة الخطة ، تعيدها الى القواعد للنقاش . ويحسم المؤتمر النقاش عبر جدلية تحول الاقلية الى اغلبية (والعكس بالعكس) فيقر الخطة (وعملية الاقرار هذه تشتمل على التعديل ، التغيير ، أو حتى استبدال خطة بأخرى طبعا) . وهنا فالمؤتمر مركز التقرير ، واعلى سلطة حزبية لانه الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . اي انه يلعب الادوار التالية : انه مركز التقرير ، ومصدر السلطة (يمنح القيادة سلطة على القواعد خلال الفترة بين انعقاد مؤتمرين ، وبعبارة أخرى : القواعد تمنح القيادة سلطة عليها) ، ومجال رقابة القواعد لنشاط القيادة . وبعد أن يقر المؤتمر الخطة ويحاسب القيادة على اشرافها على تنفيذ الخطة السابقة ، ينتخب قيادة جديدة ، وينقل اليها سلطة التقرير (أي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الخطة) الى حين موعد انعقاده الجديد .

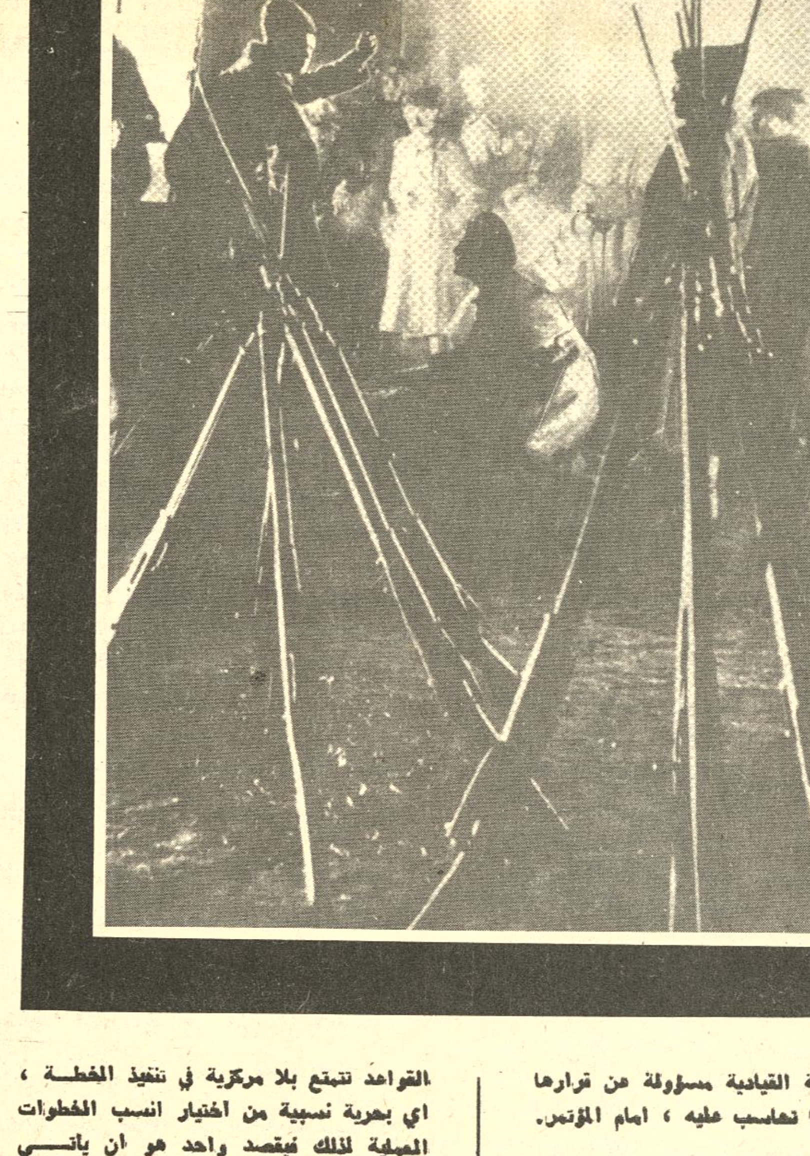
ج — تنفيذ الخطة . تتولى منظمات القواعد (الفرق) تنفيذ الخطة تحت اشراف القيادة . أي أنها تتمتع باللامركزية في اتخاذ القرارات التفصيلية بصدد تنفيذ هذا الجزء أو ذاك . ولكن هذه اللامركزية (هذا الاستقلال النسبي) مشروط : ينبغي أن تحظى قراراتها بموافقة الهيئة القيادية الاعلى منها . واذا ما نشب خلاف بين هيئة دنيا وهيئة عليا حول موقف ما ، ينبغي على الهيئة الدنيا الخضوع لقرار الهيئة العليا . علما بأن الهيئة القيادية مسؤولة عن قرارها هذا ، اي أنها تحاسب عليه ، امام المؤتمر.

خلال هذه العملية تبتدى ممارسة الديمقراطية المركزية بوجهيها . المؤتمر هو اعلى سلطة في منظمة حزبية ما لانه الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . وليست القيادة المنبثقة عن أعلى سلطة حزبية بين مؤتمرين الا لانها تعبر عن ارادة اغلبية اعضائه ، اي اغلبية ممثلي القواعد . وبهذا الشرط فقط ، اي بشرط رقابة القواعد على قيادتها ، يحق للقيادات ممارسة سلطتها على القواعد ، اي اخضاع الهيئات الدنيا لقرارات الهيئات العليا . هذا من حيث الوجه المتعلق بالسلطة مع الرقابة الديمقراطية (اي بالعلاقة بين القاعدة والقيادة) .

اما بالنسبة للوجه المتعلق بمركزية التقرير ولا مركزية التنفيذ فينبغي التشديد على ما يلي : اذا كانت القيادة هي التي تضع الخطة فهي انما تضعها وفق تقارير ترد من القواعد (اي وفق تقارير من أقرب المنظمات الحزبية الى الجماهير واكثرها التصاقا بحياتها) واسترشادا بالبرنامج الحزبي الذي يحظى بموافقة جميع الحزبيين ما دام الانتماء الى الحزب رهن بالموافقة عليه . واذا كان المؤتمر هو مركز التقرير ، فهو كذلك لانه الهيئة الاكثر تمثيلا للقواعد . واذا كان يخول القيادة حق ممارسة التقرير (اي تقرير الخطوات العملية لتنفيذ الخطة) ، فانما يفعل ذلك لان هذه القيادة منبثقة عنه وملزمة بقراراته ومسؤولة تجاهه . واذا كانت القواعد تتمتع بلا مركزية في تنفيذ الخطة ، اي بحرية نسبية من اختيار انسب الخطوات العملية لذلك فبقصد واحد هو ان يأتي التنفيذ شاملا لشتى الخصوصيات التي لا يدرك اهميتها الا القواعد . ونسمي عملية التنفيذ هذه لا مركزية بسبب نسبية الاستقلال في التنفيذ اي خضوع قرارات الهيئات الدنيا لموافقة الهيئات العليا .

اما القول بأن القيادة هي التي تقرر والقواعد هي التي تنفذ ، فهو لا يمت بصلة ما الى المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية. وقد بينا بوضوح كاف ان القواعد تساهم في التقرير (عن طريق توفيرها المواد الاولية لوضع الخطة ، وعن طريق تمثيلها في المؤتمر، وانتخابها للقيادة) كما تشارك في التنفيذ بمعنى أنها تنفذ متمتعة باستقلال نسبي ، وتراقب اعمال القيادة ، الممسكة بزمام السلطة وحق التقرير بين مؤتمرين ، في معرض اشراف هذه القيادة على عملية التنفيذ . وبهذا يمكن القول ان المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية ينزع الى تقريب مراكز التقرير والتنفيذ بعضها من بعض قدر الامكان ، اي ضمن حدود سلطة القادة على قواعدها ورقابة القواعد على قيادتها . والمركز الذي يصدر عنه التقرير والتنفيذ هو المؤتمر. فهو في آن معا مصدر السلطات والقرارات كما هو مجال محاسبة القيادة على اشرافها على التنفيذ ومحاسبة القواعد على تنفيذها لاحكام الخطة .

« انتهى »



تتمة اصداء تطورات الوضع اللبناني في حزب الكتائب

الاقطاع السياسي ، امكانية القيادة المطلقة الصلاحيات ، الى حد أن يصفها احد المحامين الكتائبيين « بالبيروقراطية » و « التسلط » . انطلاقا من هذا الواقع المحدد ، يبدو الحديث عن مزيد من الديمقراطية الشكلية وانتخاب القيادات ، واعطاء « الشباب » دورا اكثر اهمية ، يبدو تنازلا ولو جزئيا لمطالب فئات ذات طابع برجوازي صغير واضح . بالطبع ، يرتبط هذا الاتجاه الحزبي باتجاه اشمل، على صعيد النظام كله ، يتميز بالمزيد من التساهل والتقبل لمطالب « وطموحات » فئات من البرجوازية الصغيرة اللبنانية : اضطرار الدولة للتنازل امام مطالب خريجي الحقوق ، ولو على حساب مؤسسة احتكارية ذات جذور راسخة في النظام كنقابة المحامين .

اذا كان ذلك هو الاطار العام للاطروحات الكتائبية الجديدة ، يبقى علينا تناول مسالتين :

الاولى : مدى الجدية في طرح عدد من المطالب ، اي مدى قدرة النظام واطرافه على تحملها . فالموجهة الجديدة — المعقلنة — اذا كانت تاتي كحل لبعض تناقضات النظام الا ان قدرتها على تخطي تناقضات هذا النظام هي بالضرورة محدودة : مثلا ، في أوج حملة التبشير باعتماد الاحزاب اساسا للبنية السياسية اللبنانية اضطرت الكتائب — وبضغط منافسة طرف يميني آخر لها هو الحزب القومي السوري — الى شن حملة مسعورة تستهدف منع وقمع الاحزاب « غير الشرعية » . وفي حين تطالب الكتائب بتحديث جهاز الدولة فانها تطرح ضرورة تقوية الميليشيا التابعة لها .

الثانية : اذا كانت الاطراف الاكثر تخلفا من النظام قد بدأت تنحو وجهة اكثر « تقدما » فان ذلك يبدو وكأنه يضعها في موقع متقارب مع اطراف دابت على تمثيل دور الطرف الراديكالي من النظام . من جهة تنقلب الادوار فاذا جنبلاط يهاجم الحركة الطلابية فيتولى الجميل مهمة الدفاع عنها . ومن جهة اخرى ، يعود مشروع المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي كان قد طرحه بيار اده ليطرح مجددا ولكن هذه المرة كواحد من مطالب « جبهة النضال «المجنبلاطية « الاشتراكية . »



العالم

■ الغزو الأميركي للاوس: بدأ التصعيد يتقهقر

■ **بعد سلسلة الهزائم الساحقة التي مني بها الهجوم الاميركي — السايغوني على اللاوس ، اعلنت قيادة الغزو في الاسبوع الماضي ، ان انسحاب جميع القوات المهاجمة من جنوب اللاوس سوف يتم كاملا في موعد اقصاه اخر شهر اذار الحالي.**

ان انحدار الغزاة الاميركيين وعملائهم امام المقاومة الباسلة لشعوب الهند الصينية الثلاث اصبح بذلك مؤكدا وناجزا ، بعد ان كانت طلائع الفشل قد واجهت العدوان بعد اقل من اسبوع على عبور القوات السايغونية والاميركية الحدود الجنوبية للاوس في محاولة « لتمشيط » خط « هوشيمنه » بكامله وتدمير قواعد الثوار .

واذا كان الامل بامكان استمرار العدوان وتحقيق بعض اغراضه قد فقد نهائيا بعد ايام قليلة من هجوم الثوار المضاد ، فان مرحلة الاسابيع التي تلت كانت في الواقع ، مرحلة من التخبط واليأس ، انصبت خلالها محاولات الاميركيين وعملائهم، على ايجاد مخرج مهما كان نوعه من الهزيمة السريعة التي منيت بها قواتهم البرية والجوية في جنوب اللاوس . لان هذا المخرج كان الوسيلة الوحيدة ، بعد فشل العدوان ، لتدارك الانهيار التام في معنويات القوات المرتزقة ، ولتجنب الاثار السياسية للهزيمة داخل الحكم السايغوني المتفسخ اصلا ، وداخل الولايات المتحدة ايضا .

ان هزيمة القوات السايغونية والخسائر الفادحة التي مني بها الطيران الاميركي سوف يساهمان ولا شك في تأزيم التناقضات داخل الحكم العميل في فيتنام الجنوبية ، وسوف يقويان من عود المعارضة الوطنية المعادية للولايات المتحدة في المدن الفيتنامية الجنوبية ، والرافضة لاستراتيجية « الفتنمة » التي تقضي بدفع الشعب الفيتنامي في الجنوب للموت دفاعا عن مصالح الامبريالية الاميركية وعملائها المحليين . ومن اجل درء هذه النتائج حاولت زمرة نيو — كي خلال الاسابيع الاخيرة ، بشتى الوسائل ان تقلل من حقيقة الانتصار الذي احرزه الثوار في جنوب اللاوس ، وان تلوح فوق ذلك بالتهديدات الصريحة ضد شعب فيتنام الديمقراطية في محاولة فاشلة لوقف هجوم الثوار المضاد على القوات الغازية .

لكن تصاعد لهجة التهديد من الولايات المتحدة وعملائها في سايغون ، وبدء تجميع القوات على حدود فيتنام الديمقراطية في نطاق الاستعداد لمغامرة عسكرية جديدة ، لم يكن مجرد خطوة مماثلة لخطوات التصعيد التي اضطرت الامبريالية الاميركية و« حلفاؤها » للقيام بها حتى الان تجنبا للهزيمة النهائية . فالهجوم على فيتنام الديمقراطية ، مهما كان محدودا ، كان سيعني لاول مرة توسيع رقعة الحرب ، الى داخل بلد اشتراكي مجاور للصين الشعبية وخطرا اكيدا بالتالي على سلامة الصين نفسها . هكذا سابقة لم يكن بالامكان مطلقا ان تبقى دون رد مباشر وحازم من شعوب جنوبي شرقي القارة ومن شعب الصين الشعبية وحكومتها ، لان اي تهاون في التصدي للعدوان المرتقب كان سيعني زيادة احتمالات اتساع رقعة العدوان دون أن يكون لهذا الاتساع حدود معينة لا يمكن تجاوزها ، حتى وان كانت هذه الحدود ارض الصين الشعبية نفسها.

يعني ذلك ، ان تحذير الصين الشعبية ، من أن العدوان على اللاوس يشكل تهديدا خطيرا لامنها ، لم يكن كلاما جزافا . فالصين لم تقل ان التهديد مباشر وان العدوان على اللاوس يعني احتمال امتداد المعارك الى حدودها مع هذا البلد ، بل كانت تعني بالتحديد ان منطق التصعيد الاميركي الذي ادى الى توسيع العدوان بصورة مستمرة ، سوف يؤدي ، في غياب مجابهة حازمة ، الى نتائج خطيرة ليس اقلها احتمال امتداد العدوان الى فيتنام الديمقراطية نفسها . وهو احتمال كان « جان كلود بومونتي » قد اثاره منذ بدء الهجوم على اللاوس ، انطلاقا من سؤال بسيط : اذا كان توسيع الحرب يتم دائما بحجة القضاء على « قواعد » الشيوعيين، تسهيلا لانسحاب القوات الاميركية ، فما الذي يمنع الولايات المتحدة يوما ، ان تقرر ، ليس ضرب القواعد الشيوعية في كمبوديا او اللاوس ، بل ضرب « القاعدة » الاساسية لثوار الهند الصينية : فيتنام الديمقراطية بالذات .

هذا المنطق بالذات هو ما دفع بحكومة الصين الشعبية الى الرد الواضح ، الى حد التهديد بالتدخل المباشر اذا ما هوجمت فيتنام الديمقراطية . وهو موقف برز بأوضح صورة في الزيارة التي قام بها شو ان لاي لهانوي على رأس وفد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الصينيين ، وكذلك في البيان المشترك الذي صدر عن الطرفين في ختام الزيارة .



بذلك اضطرت زمرة ثيو — كي ، الى وقف التهديدات شيئا فشيئا ، والى التفكير بمخرج اخر اقل كلفة وخطرا . فكانت مسرحية احتلال تشيبون ثم الانسحاب منها . فلقد عمدت القيادة العسكرية السايغونية بعد أن أصبح الانسحاب السريع من جنوب اللاوس الوسيلة الوحيدة لدرء خطر الابادة الكاملة للقوات السايغونية ، وبعد أن تفاقم تمرد الجنود وحوادث الفرار من المعركة ، عمدت الى نقل بضعة الاف من الجنود بطائرات الهيلوكوبتر ، بعد قصف شديد بالطيران ، الى بعض التلال البعيدة عن تشيبون . ثم اعلنت وسط دعاية لا سابق لها ، انها قد احتلت تشيبون المركز الاستراتيجي الاساسي للثوار على خط هو شي منه .

وبعد هذا الاعلان الذي كذبته هانوي ومصادر الباثت لاو فورا ، اسرعت القيادة السايغونية الى سحب القوات التي نقلتها بسرعة ، بعد أن تم تطويقها وابيد قسم منها ، الى داخل الحدود الفيتنامية الجنوبية بالقرب من قاعدة خي سانه . اما غرض هذه العملية فواضح : الايهام بان العدوان قد حقق غرضه الاساسي، وايجاد ذريعة معقولة للانسحاب الكامل من جنوب اللاوس وانهاء الحملة الفاشلة .

الأدب للشعب

٢ - من ديوان يعيش أهل بلدي

■ شعر: أحمد فؤاد نجم ■ تلحين وغناء: الشيخ إمام ■ ريشة: بول غيراغوسيان

■ جيفارا

جيفارا مات
جيفارا مات
* * * * *
آخر خبر في الراديوهات
وفي الشوارع والحواري
وفي الجوامع والزوايا
وع القهاوي
وع البارات
جيفارا مات
واتمد حبل الدردشة
والتعليقات
* * * * *
مات المناضل المثال
ياميت خسارة ع الرجال
مات الجدع فوق مدفعه
جوه الغابات
جسد نضاله بمصرعه
ومن سكات
لاطباليت يفرقعوا
ولا إعلانات
* * * * *
ما رأيكم دام عزكم ياانتيكات
ياغرقانين
في المأكولات والملبوسات
يادفيانين
ومولعين الدفايات
يامحفلطين
ياملمعين
ياجيمسنات
يابتوع نضال آخر زمن
في العوامات
ما رأيكم
دام عزكم
جيفارا مات
لا طنطنة
ولا شنشنة
ولا إعلامات
واستعلامات
عيني عليه ساعة القضا
من غير رفاقه تودعه
يطلع أنينه للفضا
يزعقوه
ولا مين يسمعه
يمكن صرخ من الألم
من لسعة النار في الحشا
يمكن ضحك
او ابتسم
او ارتعش
يمكن لفظ آخر نفس
كلمة وداع لأجل الجياع
يمكن وصية للي حاضنين القضية
بالصراع
صور كتير ملو الخيال
وألف مليون احتمال
لكن اكيد
اكيد اكيد ولا جدال
جيفارا مات
موتة رجال
ياشغالين ومحرومين
ياميالين
رجلين وراس
خلاص خلاص
مالكوش خلاص
غير بالقنابل والرصاص
دا منطق العصر السعيد
عصر الزنوج والأمريكان
الكلمة للنار والحديد
والعدل اخرس
او جبان
صرخة جيفارا
ياعبيد
في اي موطن
او مكان
مافيش بديل
مافيش مناص
ياتجهزوا جيش الخلاص
ياتقولوا ع العالم
خلاص
* * * * *

■ ابتثجح

أبتثجح
الف
باء
جونسون روّح
نيكسون جاء
قولوا هاأوأو
أو
قولوا هاء
على صحافتنا الغير غرّاء
* * * * *
ذات صباح
يافتّاح
الجرانين على ريق النوم
جم على سهوة
كبسوا القهوة
وابتدوا ف تضييع اليوم
* * * * *
اللي يقول النصر نميس
ينفع تاكسي
ويمشي رميس
واللي يقول الفورد يابيه
اجعص من اجعصها جعيص
* * * * *
واللي يقول جونسون دا حمار
راجل عقله عقل صغار
من غير حيث
راجل تيس
ينصب الف جنازة بطار
بس الهو راح
وحنرتاح
وحنتجبج بقى ونقول
يخرب بليته
ويديله زيته
ويعيش نيكسون لنا على طول
* * * * *
نيكسون عال
مش بطال
واللي يقول غير كده .. بمقفول
شفت كلامي ؟
الا كلامه ..
صح كلام راجل مسئول
ولا عنيه
ياختي عليه
فيهم سكس مالهوش معقول
* * * * *
واللي يقول
يابقر ياشراكسة
نيكسون ماله ومال النكسة
واللي يقول بلوتنا كبيرة
واللي يقول فضوها السيرة
واللي يقول فين المسئول
واللي يقول
واللي يقول
شوفوا بقى يعني
ماتفلقونيش
آدي صحافتنا وغيرها
مفيش
مش عاجباكوا
ماتقلوموتيش
قولوا هاأوأو
او
قولوا هاء
على صحافتنا الغير غراء
ابتثجح
ألف باء
جونسون روّح
نيكسون جاء
* * * * *

■ بصراحة يا استاذ ميكي

بصراحة يا استاذ ميكي
انك اكبر بولوتيكي
قاعد - لامؤاخذة - تنظّر
وكلامك رومنطيقي
* * * * *
ولا ناوي تبطّل تكتب
- بصراحة - كلام تشكيكي
وتقول ع الحل السلمي
واستعماله التكتيكي
في الوقت اللي احنا - صراحة -
دايرين ضد البلجيكي
وبلادنا لسّه جريحة
وبتصرخ بالأمريكي :
« لو بات التار ياولادي
ح يبات الذل شريكي »
والشعب يقول : « يابلادي
بالروح والدم أفديكِ »
وحاجات - بصراحة - بتحصل
في بلدنا ياسيّد ميكي
بصراحة ولا انت معاي
ولا طالل من شبابيكي
وكأنك - مثلاً - موميا
للسلطان الأنتيكي
احيباها لاستعمالها
الاستعمار الأمريكي
رجعت على هيئة ميكي



الحرية
اسبوعية سياسية عربية

الناصرية من وجهة نظر الجماهير

■ بقلم : محمود حسين ■

AL-HOURRIAH - No. 560 - 29-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٩ - ٣ - ١٩٧١ - العدد ٥٦٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

قضايا التعليم : رأسمالية مهترئة وادارة مشلولة فأين الحل ؟

■ لماذا يشكل قمع الجماهير النهج الرئيسي للحكم العراقي ؟